minority rights group international

AFCF

SOS – Esclaves

تقرير

حرية ما تزال بعيدة المنال:
نضال النساء الحرطانيات في موريتانيا

أمرأة حرطانية، انواكشوط – تصوير مايكل هيلتون لصالح المنظمة العالمية لمكافحة الرق

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. إن المسؤولية عن محتويات هذا التقرير تقع حصريا على المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (Minority Rights Group International) المعروفة اختصارا ب: MRG، ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف أن تعتبر انعكاسا لموقف الاتحاد الأوروبي.

تعرب منظمة MRG عن شكرها للمنظمة العالمية لمكافحة الرق (ASI) على الدعم الذي تقدمه لها.

المؤلف

لقد عملت السيدة بيج ويلهيت جينينغز (Paige Wilhite Jennings) مع منظمات حكومية وغير حكومية في بلدان وسط إفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي حول مجموعة من الاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وخلال السنوات الأخيرة ركزت عملها بشكل خاص على الأقليات وحقوق الطفل.

جمعية النساء معيلات الأسر

جمعية النساء معيلات الأسر هي منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان تأسست في عام 1999 من خلال وصل الترخيص رقم 0626 /وزارة الداخلية والبريد والمواصلات بتاريخ 17 أغسطس 1999. وتدار جمعية النساء معيلات الأسر من طرف فريق متعدد التخصصات من المتخصصين والمتخصصات في علم الاجتماع والتغذية وخبراء التنمية وتطوير الاقتصاد والاتصال.

نجدة العبيد

إن منظمة "نجدة العبيد" جمعية لحقوق الإنسان تأسست عام 1995 وتم الاعتراف بها قانونيا في عام 2005 بواسطة الوصل رقم 0069/وزارة الداخلية والبريد والمواصلات/إدارة الشؤون السياسية والحريات العامة/مصلحة الحريات العامة بتاريخ 17/05/2005. وهي تعمل أساسا في مجال القضاء على العبودية بالنسب وقد أصبحت مرجعية ومنظمة غير حكومية معتمدة في هذا المجال بدعم من المنظمة الدولية لمكافحة الرق (Anti-Slavery International) التي ضمنت للجمعية الدعم المؤسسي مما ساعدها على الاحتراف والمهنية.

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG) منظمة غير حكومية تعمل على ضمان حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية والشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز التعاون والتفاهم بين المجتمعات. وتركز أنشطتنا على المناصرة الدولية والتدريب والنشر والتوعية. وفي MRG ، فإننا نسترشد بالاحتياجات التي عبرت عنها شبكة شركائنا العالمية المكونة من المنظمات الممثلة للأقليات والشعوب الأصلية.

تتعاونMRG مع أكثر من 150 منظمة في نحو 50 بلدا. ويضم مجلس إدارة منظمتنا، الذي يجتمع مرتين في السنة، أعضاء من10 دول مختلفة. وتتمتع MRG بعضوية استشارية في مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، وصفة مراقب لدى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. و MRGمسجلة كجمعية خيرية وشركة محدودة الضمان خاضعة للقانون الإنجليزي؛ مؤسسة خيرية مسجلة تحت الرقم 282305، وشركة محدودة تحت الرقم .1544957

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات 2015 ©

جميع الحقوق محفوظة

يمكن استنساخ مواد من محتويات هذا الإصدار لغرض التدريس أو لأية أغراض أخرى غير تجارية. لا يجوز استنساخ أي جزء منه بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح مسبق من أصحاب حقوق التأليف والنشر. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمنظمة MRG.

تسجيل كتالوج CIP من هذا الإصدار متاح من المكتبة البريطانية.

ISBN 978-1-907919-62-6 نشر في شهر أبريل عام 2015.

حرية ما تزال بعيدة المنال: **نضال النساء الحرطانيت موريتانيا** نشر من طرف منظمة المجموعة الدولية لحقوق الأقليات(MRG) كمساهمة في تعزيز الفهم العام للقضية التي تشكل موضوعه. ولا يمثل النص وجهات نظر المؤلف بالضرورة في كل تفاصيلها وجميع جوانبها الرأي الجماعي لمنظمة MRG.

حرية ما تزال بعيدة المنال:
نضال النساء الحرطانيات في موريتانيا

المحتويات

الاستنتاجات الرئيسية 2
ملخص 3
مقدمة 5
العبودية في موريتانيا 5
التمييز ضد الحراطين كمجموعة 5
وضع النساء في موريتانيا 6
المنهجية 6
لمحة تاريخية عن عبودية الحراطين في موريتانيا 7
السياق 7
أصول العبودية 7
إلغاء وما بعده: التعامل مع العبودية وإرثها 8
الوضع الحالي للنساء الحرطانيات 10
وضع النساء الحرطانيات اللائي ما يزلن رهن العبودية 10
وضع النساء الحرطانيات الخارجات حديثا من العبودية 12
وضع النساء الحرطانيات المولودات في الحرية 16
عوامل ومظاهر التهميش 24
النساء الحرطانيات كأفراد 24
النساء الحرطانيات داخل الأسرة 24
النساء الحرطانيات في المجتمع 25
توصيات 26

الاستنتاجات الرئيسية

النتائج الرئيسية

• ما يزال الرق منتشرا على نطاق واسع في موريتانيا، على الرغم من تجريمه رسميا، حيث ما يزال عشرات الآلاف من سكان البلاد الحراطين يعيشون في عبودية تامة. ويتعرض الحراطين المستعبدون، ولاسيما النساء، بانتظام للضرب والترهيب، والفصل القسري عن عائلاتهم كما يخضعون لمجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الاستغلال الجنسي.	• إن هذه الفوارق واستمرارها هي نتيجة للامبالاة وحتى التواطؤ من قبل السلطات ووكالات إنفاذ القانون. إن استمرار العبودية وغيرها من أشكال الاستغلال يعود في جزء كبير منه إلى استمرار إخفاق هذه السلطات في تقديم الجناة للمساءلة. ودون الولوج إلى العدالة والمشاركة السياسية وغيرها من الحقوق، تبقى النساء الحرطانيات عرضة للاستغلال والاعتداء الجنسي وغيرهما من الانتهاكات. وعلى الرغم من ذلك، فقد عملت العديد من النساء الحرطانيات بشجاعة للتغلب على هذه العوائق التي تحول دون تحقيقهن قدرا أكبر من التحكم الذاتي في حياتهن الخاصة.
• ويؤدي تجريد الحراطين من صفة الإنسانية في موريتانيا، إلى جانب استمرار هذه الانتهاكات، إلى تعرضهم لوصمة العار والتشهير خارج نظام العبودية. ويعتبر الوضع بالغ الحدة خاصة بالنسبة للنساء اللائي يتعرضن للتمييز ضدهن على أساس الجنس والعرق معا. ونتيجة لذلك، فإنه حتى بعد تخلصهم من العبودية، فإن الحراطين الأحرار وأحفادهم ما يزالون غير قادرين على تأمين الخدمات الأساسية مثل التعليم، وما يزالون يكافحون بقسوة من أجل الاندماج في المجتمع الموريتاني.	• إن التنفيذ والتطبيق الفوري لتجريم الاسترقاق، المنجز بالالتزام والمشاركة الكاملة لأجهزة الدولة ومصالح إنفاذ القانون، يعتبر خطوة أولى ضرورية وملحة لضمان حماية النساء الحرطانيات من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فلا بد من القيام ببرنامج أكثر شمولا للإصلاح الاجتماعي والقانوني والمؤسسي لتمكين النساء الحرطانيات الحرائر والمسترقات سابقا من الحصول على الحقوق والخدمات وفرص كسب العيش بأمان وإنصاف.

ملخص

تصنف موريتانيا باستمرار بأنها أسوأ مكان في العالم في مجال العبودية، حيث ما يزال عشرات الآلاف من سكانها قابعين تحت نير العبودية التامة في مختلف أنحاء البلاد. وتستمر هذه الممارسة، على الرغم من تجريمها رسميا، نتيجة التهميش المنهجي لمجموعة الحراطين الكثيرة العدد في موريتانيا. وقد أدى الفشل المستمر للحكومة وقوات الأمن والجهات المعنية الأخرى في حماية هذه الفئة إلى جعل الحراطين عرضة للاستغلال والتجريد من الإنسانية على نطاق واسع. ويعتبر الوضع شديد الهشاشة خاصة بالنسبة للنساء الحرطانيات، اللاتي يتعرضن للتمييز على أساس الجنس والعرق معا.

يستند هذا التقرير المعد من طرف المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG)، Still Far From Freedom: The Struggle of Mauritania's Haratine Women ، على شهادات بحثية ومباشرة واسعة من النساء الحرطانيات. وإلى جانب تسليط الضوء على مظاهر الحياة اليومية من سوء المعاملة والاضطهاد التي يعاني منها الأشخاص المسترقون – والتي تتراوح بين العمل الاستغلالي والترهيب والحبس بغرض الاغتصاب والعنف والفصل القسري للأسر – فإن التقرير يستكشف أيضا كيف أن الحراطين الأرقاء السابقين وذريتهم ما يزالون يواجهون وصمة العار على نطاق واسع ولا يحصلون على الضروريات مثل التعليم وحقوق ملكية الأرض والمشاركة السياسية. ونتيجة لذلك، فإن العديد من العبيد السابقين ما يزالون يكافحون من أجل الاندماج في المجتمع الموريتاني حتى بعد أن حصلوا اسميا على حريتهم.

إن التمييز العميق الذي تتعرض له النساء الحرطانيات، حتى داخل مجتمعهن، يستمر بسبب إحجام السلطات عن اتخاذ إجراءات مجدية للحد من تلك الانتهاكات. وبالنسبة للعبودية، تساهم اللامبالاة وحتى التواطؤ من قبل أجهزة تنفيذ القانون بشكل فعال في الإفلات من العقاب الذي يتمتع به أسياد العبيد. وحتى الآن، لم تجر سوى محاكمة كاملة واحدة لأحد ملاك العبيد في موريتانيا، مع أن الجاني أطلق سراحه لاحقا بكفالة إلى حين البت في الاستئناف. كما يساء استخدام التعاليم الدينية لتبرير هذه الممارسة. إن اتخاذ المزيد من التدابير القانونية ضد العبودية، على الرغم من أهميته، لن تكون له، بالتالي، سوى فعالية محدودة ما لم يتم بذل جهود أوسع نطاقا لإحداث تحول في المواقف المؤسسية والتحيز الاجتماعي من خلال التكوين والتدريب والتوعية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من عبء هذه العقبات الساحق، فقد أبانت العديد من النساء الحرطانيات عن شجاعة وعزم كبيرين في نضالهن من أجل مساواة واستقلالية أكبر في حياتهن الخاصة. وعلى الرغم من المخاطر والمقاومة العميقة التي قد تواجهنها، بما في ذلك من طرف الرجال في مجموعتهن نفسها، فقد اضطلعت النساء الحرطانيات بدور رائد في مجال المناصرة والدفاع عن حقوقهن وتحقيق التعويض القانوني عن الانتهاكات التي ترتكب ضدهن. ومن المهم أن تعترف الجهات الرسمية والمجتمع المدني وغيرهما من الجهات المعنية بمساهمتهن الأساسية وتضمن مشاركتهن الفعالة في الجهود الرامية إلى القضاء على الاستغلال والتمييز.

وعلى الرغم من أن الإلغاء الفوري للعبودية في موريتانيا يعتبر خطوة أولى حاسمة في الحد من كثير من أسوأ انتهاكات الحقوق ضد النساء الحرطانيات، فإنه لابد من القيام بعملية أوسع للإصلاح الاجتماعي والمؤسسي قبل أن نتمكن من ضمان حقوقهن وسلامتهن. وفي الوقت الحاضر، وكما تظهر إفادات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة، فإن هناك علاقة واضحة بين القمع الناتج عن نظام الاسترقاق وبين التمييز عميق الجذور في موريتانيا ضد النساء الحرطانيات بشكل عام. إن هذه القضايا لا يمكن معالجتها إلا من خلال عملية إصلاح اجتماعي ومؤسسي شاملة ومستدامة، وبمشاركة كل من الحكومة الوطنية والمجتمع المدني الموريتاني، وأجهزة تنفيذ القانون والمجتمع الدولي.

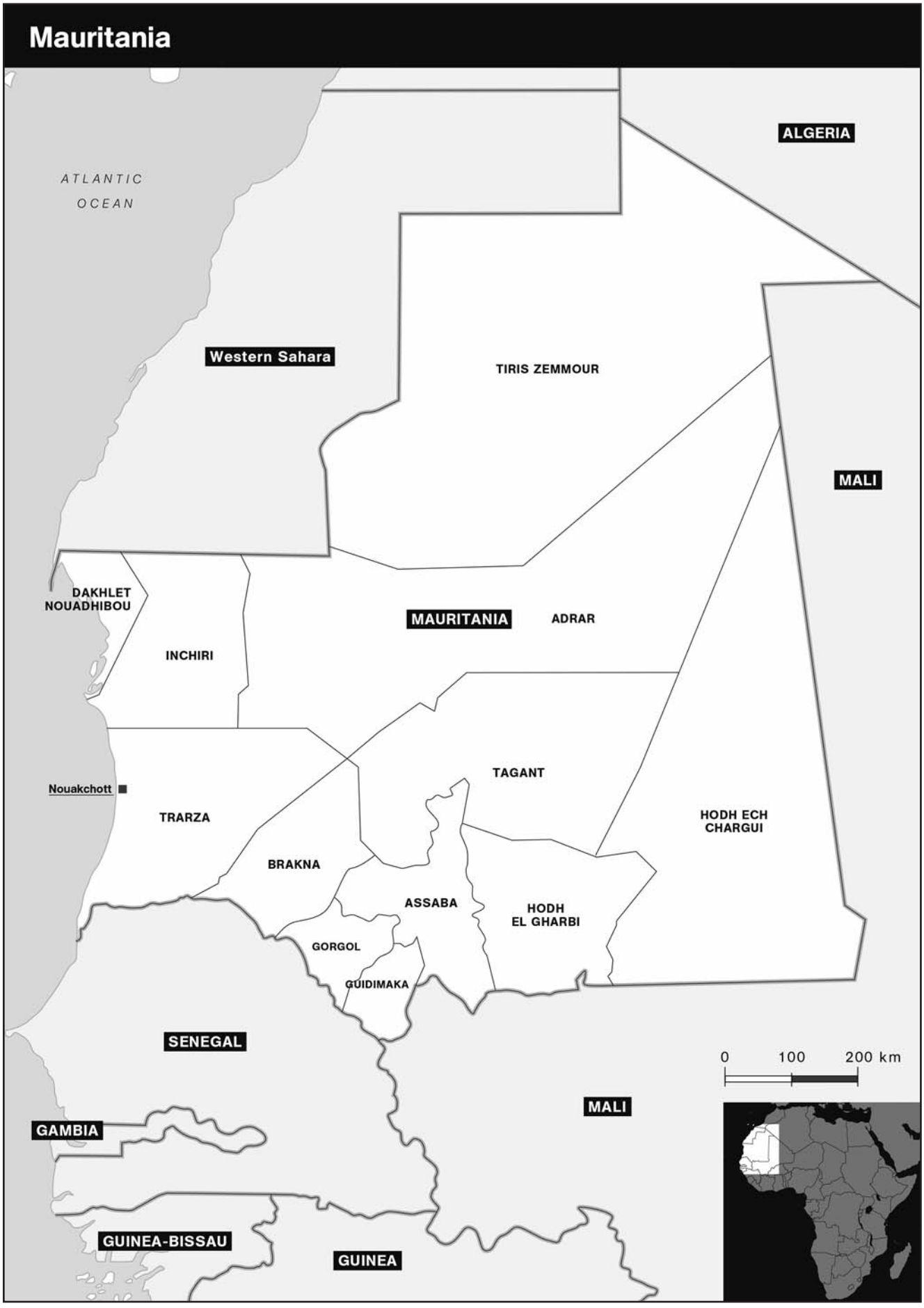
Mauritania
ATLANTIC OCEAN
ALGERIA
Western Sahara
TIRIS ZEMMOUR
MALI
DAKHLET NOUADHIBOU
MAURITANIA
ADRAR
INCHIRI
TAGANT
Nouakchott
TRARZA
HODH ECH CHARGUI
BRAKNA
ASSABA
HODH EL GHARBI
GORGOL
GUIDIMAKA
SENEGAL
0 100 200 km
MALI
GAMBIA
GUINEA-BISSAU
GUINEA

مقدمة

العبودية في موريتانيا

ظلت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG) منذ فترة طويلة تشعر بالقلق إزاء وضع أقلية الحراطين في موريتانيا. لقد كانت هذه المجموعة، والمعروفة شعبيا باسم "البيظان السود"، قد استعبدت تاريخيا من طرف المكون السكاني العربي–البربري المهيمن، أو' البيظان البيض". ومع أنه تم حظر العبودية في موريتانيا أربع مرات على مدى أكثر من قرن من الزمان، فإن التقارير تشير إلى استمرار هذه الممارسة. فبعد زيارتها لموريتانيا لأول مرة في عام 2010، خلصت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعبودية، بما في ذلك أسبابها وعواقبها (المشار إليها لاحقا بالمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية)، بشكل قاطع إلى أن عبودية واقعية ما تزال موجودة في أجزاء من موريتانيا:

> «يصف الضحايا حالات حيث كانت تتم السيطرة عليهم تماما من قبل ملاكهم باستخدام التهديدات البدنية والمعنوية؛ حيث لم يكن بإمكانهم اتخاذ أي قرار مستقل متعلق بحياتهم دون السيد؛ وكانت تتم معاملتهم كسلع – على سبيل المثال، يتم إعطاء الفتيات كهدايا زفاف، الحرمان من حرية التنقل؛ كما كانوا يجبرون على العمل لساعات طويلة بأجر قليل جدا أو معدوم أصلا. وبالإضافة إلى ذلك، كان يتم حرمان الضحايا كذلك من الحق في الميراث. وكان هؤلاء الضحايا قد هربوا من العبودية وتحدثوا عن أقارب لهم تركوهم وراءهم ما يزالوا يعانون من العبودية". [1]

لقد زارت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعبودية موريتانيا مرة أخرى في عام 2014، في حين زار نظيرها المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (المشار إليه فيما يلي ب: المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية) سنتي 2008 و2014. وقد أصدر المقرران كلاهما تقارير مأمورية جوهرية، على الرغم من صعوبة الوصول إلى المعلومات بشأن هذه المسألة البالغة الحساسية وعدم وجود بيانات مفصلة عن السكان والأعراق (المجموعات الإثنية) وسبل العيش، متوفرة في موريتانيا. [2] ووفقا للمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية فإن ما يقدر بنحو 50 في المائة من الحراطين يعيشون في "ظروف عبودية بحكم الأمر الواقع من خلال الاسترقاق المنزلي والعمل الاستعبادي أو القسري . [3] ومن جانبها، ذكرت كل من منظمة مكافحة الرق الدولية (ASI)، وMRG ومنظمة نجدة العبيد في عام 2013 أن ما يقدر ب 18 في المائة من سكان موريتانيا يعانون من العبودية. [4] وفي سياق تنامي الوعي الدولي باستمرار العبودية في موريتانيا، وفي نوفمبر2014 ، قامت منظمة غير حكومية أسترالية هي مؤسسة *Walk Free Foundation* ، في تقريرها السنوي الثاني العالمي على العبودية، بإدراج موريتانيا مرة أخرى باعتبارها البلد الأول من حيث نسبة العبيد مقارنة بعدد السكان، في العالم. [5]

التمييز ضد الحراطين كمجموعة

يعتقد أن كلمة "الحراطين" مشتقة من الكلمة العربية التي تدل على الحرية: وبغض النظر عن وضعهم، مستعبدين أو أحرارا، فإن إرث العبودية الوراثية المؤسسي في موريتانيا يجعل جميع الحراطين يعتبرون من قبل المجموعات الأخرى في موريتانيا بوصفهم عبيدا محررين. [6] وينطبق هذا التصور بغض النظر عن عدد أجيال الحرية التي قد تتمتع بها أية أسرة معينة أو بمستواها الاجتماعي والاقتصادي، وما تحققه من نتائج ملموسة. وما يزال الحراطين المجموعة الأكثر تعرضا للتمييز والإقصاء في بلد يتميز بهرمية وتراتبية اجتماعية وعرقية عميقة الجذور.

من الواضح، إذن، أنه إذا كانت جهود مكافحة العبودية جزءا أساسيا من المساعي المبذولة لتصحيح وضع هذه الفئة، فإن إلغاء الرق ما هو إلا خطوة أولى لتمكين الحراطين من المشاركة الكاملة والمتساوية في المجتمع الموريتاني. واعتبارا

لهذا، فقد نشر في نواكشوط في إبريل عام 2013 ميثاق الحراطين من أجل تحقيق جملة واسعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحراطين. [7] وبعد ذلك بعام، نظمت مسيرة للتذكير بمطالب الميثاق المذكور. [8]

وضع النساء في موريتانيا

في موريتانيا، تواجه النساء من جميع الجماعات العرقية والإثنية والثقافية مجموعة من التحديات في التمتع بمجموع حقوقهن الإنسانية. وقد جاءت البلاد في المرتبة 140 من أصل 149 بلدا مدرجة في أحدث نشرة لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين الوارد في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وذلك أخذا بعين الاعتبار لثلاثة جوانب من حياة المرأة: الصحة الإنجابية والتمكين والنشاط الاقتصادي.[9] وفي السنوات الأخيرة، شملت جهود الحكومة الموريتانية لمعالجة هذه الوضعية اعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان البنات) وتعزيز رفاه المرأة الريفية.[10] ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود مشروع قانون حول العنف ضد المرأة يعتقد أنه وشيك الصدور، إلا أنه لا توجد إستراتيجية وطنية شاملة في مجال النوع (المساواة بين الجنسين).[11]

وفي هذا السياق، فإن النساء والفتيات الحرطانيات كمجموعة في وضعية هشة بشكل خاص بسبب ممارسات الاستعباد والتمييز الراسخة المذكورة أعلاه. ومن بين جميع المجموعات في موريتانيا، فإنهن ربما الأكثر حرمانا: أولا بوصفهن حرطانيات، وثانيا باعتبارهن نساء. إن منظمة MRG تسعى بواسطة البحث الحالي إلى المساهمة في قاعدة البيانات والمعرفة المتاحة عن وضع المرأة الحرطانية، أملا في أن تسهم زيادة مستوى الوعي بالتحديات اللاتي ما تزال تواجههن، في الوصول إلى وضع برامج أكثر فعالية لمعالجة المظالم وانعدام المساواة التي يعانين منها.

المنهجية

تم إنجاز البحث المتعلق بهذا التقرير في جزأين. في البداية، عهدت MRG بإنجاز دراسة أساسية (مرجعية) عن وضعية النساء الحرطانيات في العاصمة انواكشوط، حيث قامت بهذه الدراسة منظمتان غير حكوميتين موريتانيتان هما: رابطة النساء معيلات الأسرة (AFCF) ومنظمة نجدة العبيد (SOS-Esclaves). أما الجزء الثاني من البحث فقد ركز على المقابلات الشخصية التي أجرتها محاورات مع 20 امرأة حرطانية. وشملت هذه المقابلات مجموعة من الأسئلة تغطي جملة واسعة من جوانب حياتهن اليومية مثل سبل العيش؛ والحياة الأسرية؛ والتجارب الشخصية كنساء حرطانيات؛ ووجهات النظر حول المستقبل. ويمكن العثور على مقتطفات من هذه المقابلات في النص الدراسة.

لمحة تاريخية عن عبودية الحراطين في موريتانيا

السياق

موريتانيا بلد متنوع عرقيا ولغويا وثقافيا يسكنه3.9 مليون نسمة. وعلى الرغم من كون العديد من مواطنيها كانوا تقليديا من البدو الرحل، كما هي الحال في أماكن أخرى في منطقة الساحل، فإن الجفاف والتصحر قد عطل أنماط ووسائل عيشهم وأجبر أعدادا متزايدة من الناس على النزوح نحو المدن، بما في ذلك المدينة الرئيسية نواكشوط. وتحتل موريتانيا المرتبة161 من أصل 187 دولة في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2014. وفي سياق التغيرات المناخية والنقص الحاد في المياه، وبعد موجات الجفاف الدورية مثل تلك التي ضربت منطقة الساحل في عام 2011، فقد عانى 18.5 في المائة من الأسر الموريتانية من انعدام الأمن الغذائي في ديسمبر 2013. [12] وقد تفاقم هذا الوضع من جراء وجود عشرات الآلاف من اللاجئين في موريتانيا، فرارا من النزاع في دولة مالي المجاورة. [13]

وموريتانيا بلد مسلم، يمكن تقسيم ساكنتها عموما إلى ثلاث مجموعات: الزنوج الموريتانيين، والبيضان البيض (أو البيظان(والحراطين (المعروفين أيضا باسم "البيضان السود"). ويقطن الزنوج الموريتانيون تاريخيا قرب نهر السنغال في جنوب وشرق البلاد. وتتحدث المجموعتان المتبقيتان، البيظان البيض والحراطين، الحسانية، إحدى لهجات اللغة العربية. ويشكل البيظان البيض والزنوج الموريتانيون قرابة 30٪ من السكان لكل منهما، بينما يشكل الحراطين النسبة المتبقية[14] على الرغم من عدم توفر الأرقام الدقيقة واختلاف تقديرات هذه النسب.– حسب بعض الإحصائيات : يمثل الزنوج نسبة 18 إلي 20 وحسب ميثاق الحراطين الصادر 29 ابريل 2013 يمثل الحراطين ما بين 45 إلي 50 من السكان.

ويعتقد أن البيظان البيض ينحدرون من نسل المجموعات العربية والبربرية التي هاجرت إلى موريتانيا في القرن الحادي عشر. وقد أسهمت سيطرتهم على كل مفاصل السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية والعسكرية في موريتانيا، و«التعريب" الناتج عن ذلك للسياسة الموريتانية والهوية السياسية للبلاد منذ الاستقلال في عام 1960، في حصول عدة فترات من الاضطرابات العرقية والعنف. ففي أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، على سبيل المثال، تم طرد عشرات الآلاف من السنغاليين والزنوج الموريتانيين أو إجبارهم على مغادرة البلاد. وتستمر هيمنة البيظان البيض حتى يومنا هذا.

أصول العبودية

يعود تاريخ العبودية إلى مئات السنين في موريتانيا، خلال فترات كانت فيها مجموعات العرب–البربر تقوم بالإغارة على الأفارقة السود المقيمين بمحاذاة نهر السنغال وتقوم باسترقاقهم، ثم السيطرة عليهم واستيعابهم في النظام الاجتماعي الخاص بها في نهاية المطاف. وقد كانت العبودية سائدة بين عدة مجموعات مختلفة في موريتانيا، ولكن كما بينا في المقدمة، فقد كانت تاريخيا أكثر انتشارا في صفوف المجموعة المستهدفة بهذه الورقة، أي الحراطين– وهي وضعية ما تزال كما هي حتى يومنا هذا. وقد ظل الاسترقاق ضمن هذه المجموعة من قبل سادة من البيظان البيض أمرا متوارثا لأجيال عديدة، ومتجذرا بعمق في التقاليد والنظم الاجتماعية. ويقوم الحراطين الذين ما يزالون مستعبدين بالعمل ساعات طويلة بدون أجر، ويعتمدون كلية على أسيادهم في الغذاء والكساء والمأوى. ولا يتلقون عادة أي تعليم أو تدريب. وهم يعيشون تحت رحمة ملاكهم ونزواتهم، ويمكن أن يتعرضوا لسوء المعاملة والاغتصاب وغيرهما من أشكال العنف، والفصل عن عائلاتهم وأحبائهم.

كما تتم إساءة تفسير المعتقدات الدينية لدعم نظام الاسترقاق، مما يديم المفاهيم الخاطئة التي تربط بين بعض عناصر الإسلام وممارسة الرق. [15] وبسبب نقص التعليم وهيمنة الأسياد، فإن العديد من العبيد أنفسهم قد يعتقدون أن وضعهم له ما يبرره من هذا الوجه. [16] وفي محاولة للتصدي لهذه التصورات الخاطئة، فقد ركز واضعو قانون 2007 المجرم للعبودية بقوة، في أول مادة منه، على تأسيسه انطلاقا من القيم الإسلامية الهادفة "إلى تحرير الإنسان وضمان كرامته".[17]

وفي الآونة الأخيرة، في دجمبر عام 2014، أمرت الحكومة جميع المساجد بتخصيص خطبة موحدة إلزامية حول رفض الإسلام للرق. بيد أن إماما شهيرا واحدا، على الأقل، لم يلتزم بذلك، وبدلا منه، وجه النقد لمنظمات حقوق الإنسان العاملة في مجال مكافحة العنصرية والعبودية. [18]

إلغاء الرق وما بعده: التعامل مع العبودية وإرثها

على المستوى الدولي، تم وضع إطار قانوني آخذ في التوسع، على مدى العقود الماضية لمكافحة الرق، بما في ذلك العديد من الاتفاقيات التي صادقت عليها موريتانيا. وعلاوة على ذلك، وداخل البلاد نفسها، بذلت جهود متعددة لإلغاء الرق محليا منذ بداية القرن العشرين. ويعرض هذا القسم لمنظومة التشريعات والقوانين هذه ويناقش فعاليتها المحدودة.

الإطار القانوني الدولي

بموجب اتفاقية 1926 لتجريم ومعاقبة تجارة الرقيق والرق (الاتفاقية الخاصة بالرق)، تلتزم الدول الأطراف بضمان الإلغاء التام للرق، الذي يعرف بأنه "حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه واحدة أو أكثر من سلطات حق الملكية". [19] وقد تعززت الاتفاقية الخاصة بالرق باتفاقية1956 التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق. وتتضمن هذه الأخيرة مواد حول إلغاء عبودية الديون، وعمالة الأطفال والقنانة. كما تم تضمين الزواج القسري، الذي يعرف بأنه حالة " تمنح أو توعد فيها المرأة للزواج، دون أن يكون لها الحق في رفض ذلك، مقابل دفع بدل مالي أو عيني إلى والديها أو وصيها أو عائلتها أو أي شخص آخر أو مجموعة". وتتعهد الدول الأطراف، وفقا للمعاهدة التكميلية، بتعيين الحد الأدنى للسن المناسبة للزواج ووضع آليات لضمان أن يوافق كلا الطرفين بحرية على الزواج، وكذلك بتسجيل عقود الزواج. [20]

و تشمل الآليات الأخرى ذات الصلة المذكورة في النص أدناه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللذين صادقت عليهما موريتانيا في 17 نوفمبر 2004؛ واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، التي صادقت عليها موريتانيا يوم 10 مايو 2001؛ واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، التي صادقت عليها موريتانيا في 13 دجمبر عام 1988.

الإطار القانوني المحلي

إن الاتفاقيات القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الرق أو العبودية توازرها أيضا المنظومة التشريعية الموريتانية المحلية. فعلى مدى عقود، تم إلغاء العبودية قانونيا عدة مرات في البلاد. وكانت الأولى في عام 1905، عن طريق مرسوم استعماري بتنفيذ قانون1848 الفرنسي القاضي بإلغاء الرق في جميع المستعمرات الفرنسية. وجاءت المرة الثانية إثر الاستقلال عام 1960، من خلال دستور عام 1961. وفي عام 1981، تم إلغاء الرق من جديد بواسطة الأمر القانونى رقم 081–234؛ وقد نص هذا الأمر القانونى على تعويض الملاك عن الخسائر في ممتلكاتهم. ومع ذلك، فقد أعاق تأثيره غموض صياغته وعدم وجود آليات عملية لتنفيذه أضف إلى ذلك خلوه من تجريم ومعاقبة الإسترقاق بصفة واضحة. وأخيرا، تم إصدار قانون تجريم الرق رقم2007–048 بتاريخ 3 سبتمبر 2007، المتضمن تجريم الرق والممارسات الاسترقاقية، والذي نص على عقوبة السجن من 5 إلى 10 سنوات مع غرامات على من تثبت إدانتهم بارتكاب جرائم الاسترقاق،كما نص هذا القانون أيضا على منح الضحايا المساعدة والتعويض.[21]من الملاحظات الأساسية على القانون عدم النص علي التكفل بالضحايا من قبل الدولة والهيئات الرسمية الأخرى وكذلك قصر تدخل المنظمات الحقوقية علي المؤازرة فقط.

ويشير منتقدو القانون المذكور إلى أنه يركز على المسؤولية الجنائية الفردية لمالكي العبيد، وبالتالي لا يمكن تفعيله إلا من خلال شكوى جنائية رسمية وتحريك الدعوى العامة – وهي تحديات هائلة بالنسبة للعبيد السابقين، وكثير منهم أميون. كما يعربون عن القلق إزاء التقاعس البادي من جانب الشرطة والنيابة العامة للتحقيق على نحو كاف في الشكاوى المقدمة[22]، كما يلاحظ أنه حتى الآن لا توجد آلية فعالة للدعوى المدنية فيما يتعلق بجبر الضرر أو التعويض للضحايا. ويشير منتقدو القانون أيضا إلى فشله في توفير آليات لتطبيقه أو لمعالجة قضايا التمييز. فمنذ صدور قانون تجريم الرق في عام 2007، لم تجر في البلاد سوى محاكمة واحدة كاملة تتعلق بجرائم العبودية. وحتى في هذه الحالة، فقد حصل مالك الرقيق على حكم مخفف بالسجن –سنتين– دون الحد الأدنى المقرر للعقوبة – 5 سنوات– كما هو منصوص في القانون– وأفرج عنه بكفالة بعد بضعة أشهر من إدانته، إلى حين البت في الاستئناف. وما يزال مطلق السراح منذ ذلك الحين، على الرغم من أن الاستئناف بقى دون بت. وعلاوة على ذلك، فإن والدة الأطفال الضحايا البالغين 9

و11 عاما من العمر، وهي نفسها أمة مسترقة، قد أدينت أيضا في هذه المسطرة القضائية. [23]

وعلاوة على ذلك، جاء التعديل الدستوري رقم 2013–011 الصادر بتاريخ 23 يناير 2013 لينص على العبودية والتعذيب باعتبارهما جرائم ضد الإنسانية، معززا بذلك وضعهما بموجب القانون الدولي.

إلا أن هده التعديلات ورغم اهميتها تبقى غير مجدية ما لم تتبعها تعديلات على المستوي التشريعي حتي يتمكن القضاة من تطبيقها وهو ما سيتطلب رفع حد العقوبات وفي تدابير أخرى للتغلب على سمعة العبودية، أنشأت الحكومة في شهر مارس 2013 الوكالة الوطنية لمكافحة مخلفات الرق، ولإعادة الدمج ومكافحة الفقر والمعروفة باسم ("التضامن"). وتشمل مأموريتها تنفيذ أنشطة مكافحة الفقر، وبرامج إعادة الأراضي وتنفيذ مشاريع لمكافحة مخلفات أجيال من العبودية. كما أنها مخولة أيضا سلطة تقديم شكاوى ضد مرتكبي الممارسات الاسترقاقية ولو لم يشتك الضحايا أنفسهم، على الرغم من أنه لا يبدو أن هذا الاختصاص قد تمت بالفعل ممارسته حتى كتابة هذه السطور. وقد أفادت مصادر في الأمم المتحدة أنه لا يتوفر حتى الآن إلا القليل من المعلومات المتاحة عن أداء هذه الوكالة. [24] ومن جانبها، تواصل المنظمات غير الحكومية الضغط من أجل الحصول على حق تقديم شكاوى بأنفسها ولو لم يشتك الضحايا أنفسهم أي حق تنصيب نفسها طرفا مدنيا. [25]

وعقب الزيارة التي قامت بها عام 2009 إلى موريتانيا مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعبودية، قام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بمساعدة حكومة موريتانيا في رسم خارطة طريق لتنفيذ توصياتها في مجال مكافحة العبودية. وفي فبراير 2014 قامت المقررة الخاصة بزيارة متابعة. وقد وجدت أن السلطات "قد أحرزت تقدما جيدا في اتخاذ التدابير التشريعية والمؤسسية الرامية إلى مكافحة أشكال العبودية في موريتانيا". [26] وفي مارس 2014، تبنت الحكومة رسميا خارطة الطريق تلك. وقد شملت التدابير والإجراءات التي اعتمدت إنشاء محكمة مختصة بحالات الرق، وهي الخطوة التي كانت تهدف إلى جعل العدالة أكثر سهولة وفعالية بالنسبة للضحايا. [27] وما يزال من السابق لأوانه تقييم أثر خارطة الطريق هذه. وتشير المنظمات غير الحكومية المنخرطة في مكافحة العبودية والعنصرية إلى أن خارطة الطريق لا تعترف بالدور الهام لمنظمات المجتمع المدني في تحدي وتغيير الوضع الراهن، وأنها تضع كل عناصر العملية تحت سيطرة الحكومة، على الرغم من دور السلطات في بقاء واستمرار ممارسة الرق على مدى العقود الماضية. وتعتبر هذه الهواجس مبررة ولاسيما في ضوء التقارير التي أشارت في ديسمبر 2014 إلى أن وزيرة عاملة بالحكومة، مكلفة بالشؤون الاجتماعية المتعلقة بالأطفال والأسرة كانت تحتفظ ببعض العبيد في منزلها الخاص. [28]

إن هذه المجموعة من البرامج والتدابير، مع ذلك، لم تؤد إلى استئصال العبودية أو التمييز ضد الحراطين. إن العبيد السابقين والمدافعين عنهم ما يزالون يتعرضون للضغوط عند محاولة ضمان تنفيذ القانون. وفي مثال من ذلك، ألقي القبض على الناشط المناهض للرق بيرام ولد أعبيدي، الذي جاء في المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية في موريتانيا في يونيو الماضي محققا 8,9 في المائة من الأصوات، والحائز على جائزة الامم المتحدة لحقوق الإنسان 2013 حيث تم اعتقاله في نوفمبر2014 مع ما لا يقل عن ثمانية نشطاء آخرين، بمن فيهم بعض أعضاء منظمته، المبادرة من أجل انبعاث الحركة الانعتاقية. [29] وقد تمت الاعتقالات في سياق حملة سلمية ضد العبودية ولصالح الإصلاح الزراعي. وعلى الرغم من الإفراج عن بعضهم حسب ما ورد، فقد بقي أعضاء المبادرة من أجل انبعاث الحركة الانعتاقية (إيرا)/ (IRA) رهن الاعتقال حتى نهاية العام، وتم التعبير عن قلق بالغ إزاء حصولهم على محاكمة عادلة.

الوضع الحالي للنساء الحرطانيات

ماذا عن الوضع الخاص للنساء الحرطانيات؟ كما هو موضح أعلاه، ما يزال بعض الحراطين مستعبدين على الرغم من تجريم ممارسة الرق، وإن كان من الصعب تحديد أعدادهم من الصعب وأنه من المستحيل تقريبا على الأجانب الوصول إليهم. كما تحتاج مجموعة أخرى من النساء، حديثات الانعتاق من العبودية، إلى دعم خاص ومركز من أجل التغلب على الضرر الذي سببت لهن العبودية، وإلى تعلم كيفية إدارة شؤون حياتهن بأنفسهن. وأخيرا، فإن مجموعة النساء الحرطانيات الأكثر بروزا هي أولئك اللواتي، ولدن حرائر على الرغم من انحدارهن من أرقاء سابقين. وحتى في صفوف هذه المجموعة، مع ذلك، فإن عبودية أجدادهن وأسلافهن البعيدين ما تزال تلقي بظلالها الكثيفة عليهن.

هناك العديد من القضايا والمشكلات التي تؤثر على جميع النساء الحرطانيات، سواء كن مسترقات أو حرائر. وفيما يلي تم عرض المعلومات على الشكل التالي: أولا، القضايا التي تمس النساء الحرطانيات اللاتي ما تزلن مستعبدات، واللاتي ما يزال عدد منهن موجودا في موريتانيا. أما القسم الثاني فيشمل المسائل المثيرة للقلق المتعلقة بشكل خاص بالنساء الحرطانيات المحررات حديثا، وهن أولئك اللائي حصلن على حريتهن في السنوات الخمس الماضية أو نحوها وما تزلن تكافحن من أجل التعامل مع تحديات الحياة التي لم يتم تهيئتهن أو إعدادهن من قبل لها من طرف أسيادهن. وأخيرا، يتناول التقرير وضع النساء الحرطانيات الحرائر، ولاسيما الأشكال المتعددة من التمييز والتهميش اللاتي ما يزلن يواجهنها، على الرغم من مرور أجيال من التحرر من الاستعباد. ويقدم التقرير معلومات عن تجربة النساء الحرطانيات في ما يتعلق بجملة من حقوقهن الإنسانية المستحقة بموجب المواثيق الدولية التي وقعت وصادقت عليها موريتانيا.

وضع النساء الحرطانيات اللائي ما يزلن رهن العبودية

يعالج هذا القسم أولا وضعية المجموعة الأكثر هشاشة على الإطلاق: ألا وهي النساء الحراطنيات المستعبدات حتى الآن من قبل السادة البيظان البيض. ويعتمد التقرير في هذا الخصوص على عدد من البيانات، بما في ذلك المقابلات الميدانية والدراسة الأساسية (المرجعية) التي سبق ذكرها في قسم المنهجية، فضلا عن تقارير من مصادر دولية ومحلية. وكما هو الحال في الأقسام اللاحقة حول النساء الحرطانيات المحررات حديثا، وأولئك الحرائر، يتم التركيز على وضعية المرأة وموقفها داخل المجتمع وداخل الأسرة.

داخل مجتمع موريتانيا الزراعي والرعوي إلى حد كبير، يتم الاعتماد على العبيد الحراطين لأداء مجموعة واسعة من أنواع العمل، بما في ذلك رعاية الأطفال، والطبخ، وجمع الوقود ورعي وتربية الماشية، خلال ساعات طويلة يوميا وعادة بدون أجر. إن حياة الأشغال الشاقة هذه تحرم العبيد الحراطين من كافة أشكال التعليم أو التدريب، مما يحد من قدرتهم على البقاء على قيد الحياة خارج حدود علاقة السيد والعبد، ويديم مشاعر التبعية لديهم. وتتعرض النساء الحرطانيات، على وجه الخصوص، للاستغلال وإساءة المعاملة من قبل أسيادهن على مستويات متعددة. وكما وضحه المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، "فإنهن تعانين من تمييز ثلاثي الأبعاد: أولا كنساء، وثانيا كأمهات وثالثا كعبيد". [30]

وقد وصفت النساء المستجوبات بعبارات صارخة وضعيتهن كرقيق. تقول إحدى هؤلاء النساء:

«عشت مستعبدة فترة طويلة من شبابي. إنها وضعية سيئة، لأن السادة يستخدمونك. ليس لديك وجهة نظر، لذلك فإنك تفعلين كل شيء دون تفكير، طالما أنه هو إرادة السيد ... أيضا، قالوا لنا إنه جزء من الدين... كيف يمكننا أن نواجه ذلك، من أين نبدأ؟ ... إنك تشعرين أنك عاجزة تماما ".

وقد وصفت العديد من النساء عمق التمييز الذي تشعرن به كمستعبدات في المجتمع الموريتاني. وقد أجابت، إحدى النساء، عندما سئلت عن تجربتها إزاء التمييز، قائلة ببساطة: "لا، أنا لا أعرف، إنني لم أتعلم أي شيء". وعندما سئلت عما إذا كانت تشعر بأن النساء الحرطانيات تعاملن بشكل مختلف عن غيرهن من النساء في موريتانيا، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم الشعور بذلك، ردت قائلة: "فقط من حيث لون الجلد. النساء "البيظانيات" تجلسن في الظل، بينما تعمل الحرطانيات". وقد رددت مشاركات أخرى في هذا التقرير من خلال حديثهن عن تمييز على نطاق واسع.

"العجز التام في مواجهة السيد" - الحياة اليومية للعبيد في موريتانيا"

وصفت إحدى المشاركات في الدراسة المسحية بوضوح واقع كون المرء عبدا بالوراثة:

«لم يكن أمامنا خيار، مادمنا ولدنا لآباء أرقاء، فقد كنا عبيدا من خلالهم. لفترة طويلة جعلونا نعتقد أننا خلقنا لنعيش عبيدا. وأن ذلك جزء من الدين ".

ووفقا لشهادتها، في المنزل حيث عاشت، كان سيدها يمارس السيطرة المادية المطلقة على عبيده، ومدعوما بالتهديد بسلطة الدولة:

«لقد عشت أنا وعائلتي مثل الحيوانات، لأنهم كانوا يستخدموننا مثل الأشياء... كان أفراد عائلة السيد يفعلون بنا كل ما يريدون. وكانوا يجبروننا على المعاشرة الجنسية معهم كيفما شاؤوا. وإذا قاومنا، كنا نتعرض للضرب والتقييد.

ووصفت كيف كان السيد يهددهم بالاعتقال من قبل الشرطة إذا قاوموا أو حاول الفرار. وعلاوة على ذلك، ولتقوية هذه التهديدات، يستخدم السيد الدين لتعزيز سلطته، مما جعل من المستحيل تقريبا في البداية عليها، هي وأسرتها، القيام بأي مقاومة معنوية أو أخلاقية:

«لقد اعتقدنا حقا أن تلك كانت إرادة الله ورسوله محمد. لا يمكنك أن تعارض الدين. ولكن، عندما توفي والدانا، بدأ أخي يشك في الأمر، لأن سوء المعاملة الذي عانينا منه لم يكن في القرآن الكريم".

وقد تحدثت هذه المشاركة ببلاغة عن الأثر النفسي للإساءة التي تعرضت لها:

«خلال استعبادنا، كنا نتعرض لسوء المعاملة، وتعرضنا نحن الفتيات للاغتصاب كل يوم. لم يكن أمامنا خيار، كنا عاجزين أمام سيدنا. كانت أدنى مقاومة تسبب معاقبة شديدة، وهو ما أصابنا بصدمة كبيرة. إنك تبدأ في قبول الوضع كما هو... وبالنسبة للنساء فالأمر أكثر تعقيدا (منه بالنسبة للرجال الحراطين) لأن المرأة بطبيعة الحال أكثر هشاشة ومستضعفة. الرجال لديهم المزيد من القدرة على التحمل، كما أنهم يتحملون الإجهاد البدني أكثر، أما النساء فتخضعن أيضا للتوتر النفسي مع المادي والبدني. مثلا عندما حملوني على إجراء معاشرة جنسية رغما عني، ولم يكن بإمكاني أن أقول لا... لقد كنت مثل متاع مملوك له".

لقد كانت للاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي نتائج ملموسة، وخاصة عندما أصبحت هذه المرأة حاملا:

هل ترى ذلك الولد الصغير هناك؟ إنه ابن سيدي السابق. في الواقع، معظمنا، نحن النساء اللواتي كن إماء، قد فعلنا ذلك، إما مع السيد، أو إخوته، أو في بعض الأحيان أولاده، عندما كانوا يريدون نوعا من المتعة. "

وكما تمت مناقشته في مواضع أخرى، عندما تنجب المرأة المسترقة أطفالا– وخاصة إذا كانوا أولاد السيد، فإن هذا الأخير (السيد) يمارس شكلا آخر من أشكال السيطرة عليها. إن هذا الاستغلال لقدرة المرأة الإنجابية لزيادة ثروته الخاصة هو طريقة أخرى لممارسة هيمنته المطلقة وسلطته حتى على الجوانب الأكثر حميمية من حياتها. إن سيطرة السيد تتخلل كافة علاقات الأمة المسترقة، حتى تلك التي بينها وبين أطفالها، من حيث إن نظام الرق الوراثي في موريتانيا يعني أن هؤلاء الأطفال يولدون مملوكين أيضا تلقائيا للسيد. إن إنجاب المرأة المستعبدة للأطفال يزيد من تبعيتها ويعزز ارتباطها بمنزل سيدها، مما يعوق أكثر قدرتها على الهرب أو المقاومة.

«بالنسبة لنا نحن النساء، حسنا، نحن نساء ونحن ملك أيضا للرجال. ونحن عرضة للتمييز كعبيد، وكنساء أيضا".

الاغتصاب والاستعباد الجنسي

الاغتصاب والاعتداء الجنسي سمة أساسية من سمات العبودية، مما يسمح للسادة بالسيطرة والتحكم جنسيا وإنجابيا على عبيدهم. ويتحكم السيد في جسد المرأة، سواء بغرض التشغيل أو الحجز الجنسي؛ كما يسيطر على قدرتها الإنجابية لإنتاج المزيد من اليد العاملة. وهذا هو السبب في كون معاناة المرأة من العبودية تختلف كثيرا عن معاناة الرجال: لأن أي طفل تحمل به المرأة أيضا يصبح ملكا لسيدها، فإن المرأة تعتبر موردا هاما لإنتاج عبيد جدد. إن إبقاء المرأة في المجال المنزلي (بدلا من خروجها للعمل في الحقول أو رعي الماشية بعيدا كما يستطيع الرجال غالبا) يخدم وظيفة مزدوجة. إنه يحد من تحركاتهن وتفاعلاتهن الاجتماعية، وبالتالي يساعد على منع هروبهن. كما إنه يضمن للسيد السيطرة الكاملة على المرأة المسترقة. وقد كانت أوصاف الاغتصاب والاعتداء الجنسي مروعة، حيث إن واحدة فقط من النساء الخمس المتحررات حديثا لم تتحدث عن تعرضها للاعتداء الجنسي المنتظم. وقد ذكرت ثلاث منهم أنهن قد ولدن أطفالا لسادتهن.

«نعم، كنت دائما مثل المعزاة في قطيعه. كان لي طفل منه لكنه لم يعترف به. كان يقول لي دائما بأنني أمة شقيقته".

«اثنان من أطفالي ليسا من زوجي، بل من سيدي السابق. لكننا لم نعترض أو نسأل قط".

«نعم، كان لا مفر منه، لأن السيد أمر بذلك. لم يكن بإمكاننا أن نفعل أي شيء ".

التهديدات وإساءة المعاملة: تواطؤ قوات الأمن

إلى جانب ارتكاب الاعتداء الجسدي وسوء المعاملة ضد العبيد أنفسهم، يقوم السادة بمزيد من إخضاع عبيدهم بواسطة تهديدهم بتوجيه سلطة الدولة ضدهم. حيث يقال للعبيد إنهم إذا حاولوا الهرب من أسيادهم، فإن الشرطة سوف تعتقلهم وتسيء معاملتهم أو تعذبهم. وقد كانت قوات الأمن متواطئة بهذا الخصوص فعلا، حيث قامت في بعض الأحيان بالقبض على العبيد الهاربين وأعادتهم إلى أسيادهم. وقد ذكرت ثلاث من النساء اللاتي تمت مقابلتهن حالات إساءة المعاملة أو التهديد بالاعتقال من قبل قوات الشرطة أو الأمن إذا حاولن الهرب.

«لقد ساعدتني جمعيات محلية في التحرر من العائلة التي كانت تستغلني في كل شيء. كانوا يقولون لي إنني إن ذهبت فسوف يسلمونني للشرطة... لقد أردت حقا أن أهرب لكنني كنت خائفة من سيدي، الذي كان دائما يهددني بالشرطة أو الحرس."

«كنت أريد دائما أن أذهب، حتى قدم زوجي. فساعدني على الخروج والتحرر من الأسرة التي تستغلني في كل شيء...لقد تحملت الأمر فترة طويلة، على الرغم من أنهم كانوا يضربونني ويشدون وثاقي حتى لا أتمكن من الهرب... كنت أريد الفرار منذ فترة طويلة، لكنني كنت خائفة من سيدي، الذي يضربني، ويربطني مثل المعزاة".

«إن حياة الاستعباد أثرت علينا كثيرا. إننا لا ننتمي إلى أنفسنا. ولا يمكن أن نفكر لأنفسنا... وكانوا يقولون لنا إن تلك كانت إرادة الله لحياتنا... حاول زوجي مرة الهرب، ولكن ألقي القبض عليه من قبل الشرطة وتمت معاقبته بشدة من طرف سيدنا. كما أصبح عملنا في الحقول والمنزل أصعب وأقسى. وهو ما أخافنا كثيرا، لقد كان السيد يتحكم فينا من خلال خوفنا من الحرس والشرطة ".

وفي هذا السياق، من غير المستغرب ما وصفته بعض المستجوبات من شعور بالخيانة والتخلي عنهن من قبل السلطات. تقول إحدى هؤلاء النسوة ببساطة عن المعاملة التي لقيتها من قبل السلطات، "إنهم يعتبروننا أنصاف بشر". بينما تحدثت أخرى عن انزعاجها من حقيقة أنه "ما يزال هناك الكثير من الناس العبيد، وينظر إلى هذا الأمر كما لو كان عاديا من قبل صناع القرار." إن تقليد التواطؤ الرسمي مع ممارسة الرق له تداعيات خطيرة. فلأسباب وجيهة لا يثق الحراطين في السلطات. وعلى الرغم من الإطار التشريعي الذي يحظر العبودية، وتضاعف عدد الوكالات والهيئات الهادفة إلى القضاء على العبودية والتعامل مع آثارها ومخلفاتها، ما تزال هذه الممارسة موجودة في موريتانيا إلى اليوم، نتيجة استمرار الإفلات من العقاب على نطاق واسع.

لفصل القسري والحرمان من الحق في الحياة الأسرية

يتخلل تأثير العبودية كافة جوانب الضحية، حتى فيما يتعلق بأدوارها الخاصة كزوجة وأم. وقد كشفت كل من تمت مقابلتهن عن طرق مختلفة تقوض العبودية من خلالها الحياة الأسرية وتضر بها. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية، نظرا لدور الأسر الأساسي في مساعدة بعض النساء المتحررات في مواجهة تحديات حياتهن الجديدة. ففي حالة اثنتين من النساء اللواتي هجرهن أزواجهن، كان آباؤهن وإخوتهن هم من وفروا لهن الدعم المادي الذي كن في أمس الحاجة إليه. وفي قضية أخرى، كان والدا المرأة هم من يدفع تكاليف تعليم أطفالها.

وفي بعض الحالات، يقوم السادة بتفريق الأسر النووية (الصغيرة)، وفصل الوالدين عن الأطفال والأشقاء بعضهم عن بعض. وكثيرا ما يستخدم هذا النهج باعتباره آلية للسيطرة على الأم الرقيق وكذلك لتعزيز تبعية الأطفال الأرقاء، الذين يكبرون وليس لديهم شبكة دعم تتجاوز خدمتهم لسيدهم: وكما جاء على لسان المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، فإن "أسيادهم، باعتبارهم أقارب اجتماعيا، يصبحون أقرب شيء إلى أسرة الضحية". [31]

تخلف العبودية أيضا تأثيرا هداما على الزواج. فحتى عندما يتزوج العبد أو الأمة، فإن السيد يستمر في ممارسة درجة عالية من السيطرة على شؤون الرقيق الشخصية وربما يفرض عليهم الطلاق أو الانفصال إذا ما اعتبرت علاقة الزواج مقوضة لسلطته. كما أن الاستغلال الجنسي من قبل السادة لا ينتهي بالضرورة عندما تتزوج الإناث المستعبدات من طرفهن. بل يمكن أن يستمر إخضاعهن للعبودية الجنسية وحتى إنجاب أطفال منهن، بغض النظر عن الألم والإيذاء الذي قد يسبب لهن ذلك في زواجهن.

> «التمييز جزء من حياتنا. في منزل سيدنا، كانوا يعتبروننا مجرد أشياء، يستخدمونها كيفما أرادوا. النساء مجرد كائنات لمتعة السادة. إن هذا أمر صادم جارح، قبل كل شيء، لأزواجنا، الذين لا يستطيعون أن يفعلوا أي شيء. "

وضع النساء الحرطانيات الخارجات حديثا من العبودية

على الرغم من كون العبودية تتضمن مستويات غير عادية من السيطرة والاستغلال، إلا أن الخروج الرسمي للضحية من العبودية قد لا يمثل بالضرورة نهاية استغلالها وسوء معاملتها من قبل السيد وعائلته. ذلك أن قوة العلاقة الراسخة وعدم وجود فرص عيش للنساء الحرطانيات المحررات حديثا يمكن أن يؤدي ببعض العبيد السابقين إلى الانزلاق إلى حالات شبيهة بالرق بعد انعتاقهم:

> «إن أحفاد العبيد ينظر إليهم بازدراء. ملاك العبيد هم الأغنياء في هذا البلد. إننا نفر من منازلهم، ولكن عندما نحتاج العمل، نعود إليهم في شكل آخر. إنهم يشغلوننا ويجعلوننا نعمل كالعبيد مرة أخرى".

إن العبيد السابقين الذين تحرروا اسميا أنفسهم قد يستمرون في خدمة أسيادهم السابقين، أو ينخرطون في علاقات شبيهة بالرق مع أشخاص آخرين، لأنهم لا يجدون أية موارد رزق بديلة قابلة للاستمرار. [32] إن خيط التواصل بين العبودية الرسمية والاستغلال المستمر للعديد من النساء الحرطانيات، حتى بعد تحررهن، يعني أنه، من الناحية العملية، يجب أن لا تركز جهود مكافحة الرق فقط على قضية إلغاء الرق، على جوهريتها، بل يجب أن تعالج أيضا استمرار تهميش العبيد السابقين في المجتمع الموريتاني. ولضمان التحرر الكامل للنساء الحرطانيات في موريتانيا، فإن من الضروري إنشاء نظام دعم واضح وشامل لتمكين العبيد السابقين من إيجاد حياة جديدة لائقة وذات معنى لأنفسهم. ويناقش هذا القسم بعض القضايا الرئيسية التي تواجه هذه الفئة.

وثائق الهوية

وثائق الهوية مهمة للغاية في موريتانيا، حيث تعتبر ضرورية للحصول على الجنسية بموجب القانون المحلي. وفي الغالب لا تكون هذه الوثائق متوفرة لدى العبيد السابقين، وبالنسبة للكثيرين يرجع ذلك جزئيا على الأقل إلى الظروف المحيطة بولادتهم: فغالبا ما يكون الزواج بين العبيد غير معترف به من طرف أسيادهم، كما أن العديد من العبيد يكبرون دون معرفة آبائهم. [33] إن عدم وجود وثائق الميلاد يطرح مشاكل خطيرة بالنسبة لكثير من الناس، بما في ذلك عدد كبير من الحراطين. فعلى سبيل المثال، كانت عملية التعداد أو التقييد السكاني التي بدأت في عام 2011 إشكالية خاصة بالنسبة لمجموعات الحراطين والزنوج الموريتانيين، لأسباب ليس أقلها أنه يفرض على كل فرد تقديم وثائق هوية لاثنين من الأجيال السابقة في أسرته. وفي موريتانيا لا يمكن استصدار وثائق الميلاد أو الازدياد إلا عندما يتمكن الوالدان من تقديم شهادة زواج صالحة. [34]

بيد أن هذه الشروط أو المتطلبات لا يمكن التغلب عليها واستيفاؤها في كثير من الأحيان بالنسبة للعبيد بالوراثة الذين يعانون من الأمية والفقر ويعيشون تحت سيطرة أسيادهم، وكثير منهم في المناطق النائية حيث تعتبر الخدمات العامة محدودة. إن ما ينتج عن ذلك من انعدام الوثائق المدنية ووضعية انعدام الجنسية المحتملة، يجعل هؤلاء الأفراد في وضعية هشة أكثر حدة، وهو ما يؤثر ليس فقط على حصولهم على التعليم ولكن أيضا على حقهم في حرية التنقل، وقدرتهم على التصويت وتمكنهم من العمل في الاقتصاد المصنف.

وقد كشفت المقابلات أن النساء الحرطانيات المحررات تملكن عموما وثائق الهوية، وإن كان الزوج، في إحدى الحالات حيث تم الطلاق بين الزوجين، قد قام بحرمان زوجته من أوراقها. وأما بالنسبة للنساء الخمس المتحررات حديثا، فقد كان الوضع مختلفا جدا. حيث كانت اثنتان منهن لا تتوفران على أية وثائق هوية، وإن ذكرتا أن عملية الحصول عليها جارية بدعم من المنظمات غير الحكومية. أما النساء الثلاث الأخريات فهن حاصلات على أوراقهن، ولكنهن أعربن عن قلق كبير لأن أطفالهن لا يتوفرون على أية أوراق.

فرص العمل وسبل العيش

على الرغم من الحيوية والاستقلالية والشجاعة التي أبدتها العديد من النساء الحرطانيات المحررات، فإن الحواجز التي تواجهنها حتى بعد تأمين حريتهن يمكن أن تكون مستعصية التجاوز. إن هؤلاء النسوة المستبعدات من الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش، غالبا ما تجدن أنفسهن تكافحن للولوج إلى عمل مأجور بشكل كاف بسبب استمرار الوصمة الاجتماعية في حقهن. وفي بعض الحالات، ذكر أن المطاف انتهى ببعض النساء الحرطانيات المحررات بالعمل لأقارب أسيادهم السابقين أو الانخراط في الدعارة من أجل البقاء على قيد الحياة.[36]

إن جميع النساء المتحررات حديثا اللائي تمت مقابلتهن لهذه الدراسة تحدثن عن الصعوبات التي واجهنها كحراطين وكمسترقات سابقات في كسب قوتهن وقوت أطفالهن. وقد ذكرن أنه لا توجد آليات دعم حكومية، وأنه، باستثناء اثنتين من المشاركات حصلتا على كميات صغيرة من المساعدات النقدية من السلطات البلدية، فإنهن لا تجدن سوى أعمال بسيطة كمنظفات أو بائعات في السوق، أو الاعتماد على مساعدات من بعض المنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من حرصهن على إعادة بناء حياتهن، فإن افتقارهن إلى التعليم

وثائق الهوية وولوج الأطفال إلى التعليم

عندما يكون ذلك متاحا، سعت النساء الحرطانيات المحررات وذريتهن إلى التعليم والتدريب بحماس. إن الأمهات المتحررات حديثا يرين مثل هذه الفرص كجسر هام يمكن أطفالهن من تحسين ظروفهم ما بعد العبودية.

«الآن وبعد أن تحررت من العيش تحت السيد، لدي أمل أن يتمكن أولادي من الدراسة. إننا بحاجة إلى مساعدة لمحاربة العبودية – إنها تقتل الأجيال القادمة."

«ما يواسيني هو أنني حرة، وأن طفلي يتعلم القراءة."

ومع ذلك، فإن ولوج العديد من هؤلاء الأطفال إلى التعليم يعوقه عدم وجود وثائق الهوية وعدم كفاية الموارد. وعلى الرغم من أن التعليم أصبح إلزاميا للأطفال حتى سن 14 عاما منذ عام 2001، فإن العديد من أطفال العبيد السابقين وغيرهم ممن ليس لديهم وثائق ميلاد مسجلة لا يتابعون أي تعليم مدرسي. ففي نواكشوط، على سبيل المثال، ذكر أن عمدة البلدية أبلغ المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية [35]ن 80 في المائة من الأطفال من مجموعة الحراطين لم يكونوا مسجلين في المدرسة، الأمر الذي يعيق بشكل واضح إمكانيات الحياة وآفاق هذه الجماعة العرقية بأكملها.أ ونظرا لهذه الإكراهات، فقد وصفت إحدى النساء المستجوبات حديثات الانعتاق الطبيعة الهشة لشريان الحياة الذي يمثله التعليم بشكل واضح:

«إن أولادي لا يدرسون في المدرسة بسبب نقص الموارد. كيف يمكنني الحصول على تعليم الأطفال بالمدرسة دون المال؟ يجب أن ندفع ثمن الكتب.. الأمر صعب للغاية، لا أحد يساعدنا على الخروج من هذا الوضع. (أي شيء يمنحني) الأمل في المستقبل؟ أي مستقبل؟... الأطفال بلا دراسة. نحن فقراء، بلا أمل."

أو التدريب يعني أنهن يتمكن فقط من الولوج إلى عمالة متدنية المهارات وزهيدة الأجور.

«ليس لدي أي مهارات أو موارد.»

ليس لدينا أي وسيلة للاندماج مثل غيرنا من الناس. أبيع المعجونات لتلبية احتياجات أطفالي. لا أستطيع العثور على عمل مدفوع الأجر لأنني لا أملك المهارات ولا المال. حاولت بيع الأقمشة ولكن كان ذلك صعبا علي، إذ ليس لدي المال.»

«عشت حياتي كلها في ظل العبودية، مع إخواني وأخواتي ... [الآن] أعمل كعاملة نظافة. الحياة صعبة جدا. أقوم بالغسيل لعائلات أخرى للمساعدة في تغطية نفقات حياتي.

«أنا امرأة حرطانية تحررت قبل خمس سنوات. قضيت صباي كله أمة مستعبدة. الحياة صعبة، لأنه لا يوجد هيكل لمساعدة العبيد السابقين على الاندماج في الحياة العادية. لأجل ذلك، بدأت بالتسول. ثم، أعطاني فاعل خير قليلا من المال وبدأت في بيع السمك في السوق. أنا متزوجة من عبد سابق يزاول حرفا بسيطة. وهكذا تستمر الحياة. في مثل عمري، ما زلت أتعلم كيفية التفكير لنفسي دون الحاجة لسيد يقول لي ما يجب علي أن أقوم به. لدي صعوبة في العثور على المال لشراء الأسماك، لا أتمكن حتى من تلبية احتياجاتنا الأساسية.»

النفاذ إلى العدالة: المتابعة القضائية ضد المالكين السابقين

كما هو موضح أعلاه، تم تجريم العبودية منذ عام 2007 وتوجد الآليات القانونية لجلب مالكي العبيد إلى العدالة. ومع ذلك، تمت حتى الآن محاكمة كاملة واحدة فقط لأحد ملاك العبيد بجريمة الاسترقاق. وبالنسبة للعبيد السابقين الأميين والمعوزين، فإن رفع دعاوى جنائية رسمية ضد أسيادهم السابقين يعتبر تحديا هائلا. فبالنسبة للكثيرين منهم، فإن مجرد الصراع من أجل البقاء يستحوذ على كامل وقتهم وطاقتهم. وقد يكون هذا أحد التفسيرات لعدم ذكر قضية العدالة مرة واحدة في المقابلات التي أجريت مع المسترقات السابقين الخمس. وقد يكون ثمة سبب آخر وجيه هو أن نظام العبودية الوراثي في موريتانيا ينطوي على درجة عالية من تدجين الضحايا، وتكييفهم لقبول مصيرهم بوصفهم "ممتلكات" مما يجعل من الصعب للغاية بالنسبة لهم توجيه اتهام رسمي ضد أسيادهم.

وقد ذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا في سبتمبر 2014 أن 26 على الأقل من قضايا حالات العبودية المدعاة قد قدمت أمام المحاكم، مع وجود أخرى قيد الإعداد. وأوصت اللجنة بإجراء عدد من التعديلات على قانون 2007 لتسهيل الاستفادة منه، مثل السماح للمنظمات غير الحكومية بالتعهد كطرف مدني في قضايا الضحايا، ومساعدتهم على تقديم الشكاوى.[37] وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى وجود جملة من القضايا والمشكلات الكبرى حول ولوج المرأة إلى العدالة. وسلطت الضوء على غياب ولوج ذي بال إلى العدالة بالنسبة لضحايا العنف وغيره من الجرائم، من النساء، فضلا عن عدم كفاية تدريب الممارسين القانونيين في القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.[38]

الانفصال عن أفراد الأسرة

ما الذي يبقيك مستيقظة وقلقة في الليل؟

«إنها حقيقة عدم معرفة والدتي، وحقيقة عدم معرفة أين توجد أختي.»

كما يتضح من المقابلات، فإن ممارسة الرق تلحق خرابا كبيرا بمؤسسة الأسرة. وهناك مسألة حاسمة وحساسة هي أن العديد من الحراطين قد يترددون في طلب التحرر أو يتم إرسالهم إلى أماكن أخرى من قبل أسيادهم، وهو ما يعني أن أفراد الأسرة يصبحون غير قادرين على تعقب آثارهم.[39] وفي المقابلات الخاصة بهذا التقرير، كان من الواضح أن ذلك يسبب ضررا كبيرا حتى لأولئك الذين تحرروا حديثا. فمن بين النساء الخمس اللواتي تمت مقابلتهن، ذكرت أربع وجود أفراد من أسرهن ما يزالون مستعبدين. وقد أفادت إحداهن أن أشقاءها الأصغر سنا قد أرسلوا بعيدا من طرف سيدهم للعمل في مكان مجهول. وأضافت "لقد بدأ هؤلاء الاستعباديون في تنفيذ أعمالهم سرا، بسبب الاتهامات الموجهة لهم من قبل الجمعيات". وقد ذكرت النساء الثلاث المتبقيات كلهن أن أفراد عائلاتهن يترددون في ترك أسيادهم، انطلاقا من أنهم يعتبرون حالهم أفضل وهم أرقاء منه وهم أحرار.

«إنهم ما يزالون جميعا عبيدا، لا أحد يريد أن يترك سيده. إنهم يختبئون منا عند محاولة الذهاب لمساعدتهم.»

«إنهم يرفضون المغادرة، لأنهم يعتقدون أن وضعنا ليس أفضل من حالهم.»

لقد كان هذا الموقف مزعجا بوضوح بالنسبة للأشخاص الذين تمت مقابلتهم. فمن جهة، يمكن أن يفسر بأنه نتيجة للطبيعة المغلقة للعلاقة بين السادة والعبيد، حيث يمكن استخدام الروابط الاجتماعية والإنسانية التي تتطور بين المجموعتين لإدامة النظام: حيث أشارت الدراسة الأساسية، على سبيل المثال، إلى كون البعض ينظر إلى العبيد وأسيادهم بوصفهم "إخوة من الرضاع" (من اشتراك الأطفال في رضاع حليب المرأة الواحدة). إن هذه العلاقات الاجتماعية مع الأسياد السابقين قد تستمر موجودة حتى بين الحراطين الأصغر سنا الذين لم يعودوا يعرفون أنفسهم بكونهم أرقاء، على الرغم من أن بإمكانهم رفض أداء خدمات قد يطلبها "البيظان" منهم "أخويا"، دون خوف من العواقب.

أما من ناحية أخرى، فيمكن أن ينظر إلى موقفهم هذا كمؤشر على عمق جذور النظام وطبيعته المغلقة، التي تقطع العبيد وتبقيهم خارج دائرة التعليم وتحرمهم من فرصة اكتساب مجموعة كاملة من المهارات الحياتية وتعزلهم عن طرق الحياة الأخرى. إن قرار أفراد الأسرة بالبقاء تحت الاستعباد له تداعيات على العبيد المحررين كذلك ويقطع اتصالهم بذويهم ويحرمهم من الدعم الاجتماعي والمالي والعاطفي الذي وفرته الأسرة بمفهومها الواسع لآخرين ممن أجريت معهم المقابلات عندما كانوا في حاجة إلى ذلك.

وضع النساء الحرطانيات المولودات في الحرية

الفقر والتمييز

على الرغم من انتشار الفقر في جميع الأعراق في موريتانيا، إلا أن الحراطين هم عموما المجموعة الأكثر تهميشا من الناحية الاقتصادية. إن الفقر، والكفاح من أجل إطعام الأطفال، وعند الإمكان، دفع ثمن دراستهم، تمثل الموضوعات التي طبعت معظم ما جاء في المقابلات التي أجريت مع النساء المستطلعات آراؤهن. وعلى الرغم من وجود حاجة واضحة لتوفير المساعدة المستهدفة للحراطين، فقد أعربت المشاركات عن القلق إزاء الغياب الواضح لأية مشاريع لمكافحة الفقر تستهدف الحراطين على وجه التحديد. بدلا من ذلك، وبحسب ما ورد، فقد كان الحراطين فقط مستفيدين غير مباشرين من المشاريع التي تعالج الفقر بشكل عام.[40]

وعلى الرغم من أن العديد من النساء الحرطانيات تستثمرن جهدا ملحوظا وتصميما قويا من أجل تحسين أوضاعهن، فإن التغلب على التمييز راسخ الجذور في موريتانيا يعتبر أمرا صعبا. حيث ذكرت إحدى المشاركات:

«أعتقد أنه (التمييز) يزداد سوءا، لأننا نزداد فقرا على فقر، ولا أحد يكترث أو يحاول مساعدتنا في حل مشكلتنا. أنا امرأة أعيش وحدي في غرفة صغيرة، ليس لدي أي شيء. يطلبون مني ضمانات للحصول على قرض لنشاطي التجاري الصغير: أين سأذهب للعثور على ذلك؟ أعتقد أن الدولة يجب أن تكون ضامنا لنا لدى البنوك... إذا لم أجد أي أموال لدعم عملي الصغير، فإن أولادي لن يستطيعوا الذهاب إلى المدرسة، وسينتهي بهم المطاف فقراء تماما مثلي أنا، وهكذا سوف تستمر دوامة المعاناة".

امرأة أخرى، أم لست بنات وابن واحد، تنفق على أولادها وأمها المريضة بعد وفاة زوجها الأول باستخدام مبلغ ادخارها الصغير للعمل كبائعة سمك. وقد ذكرت أنها تعجز أحيانا عن النوم ليلا من القلق والتفكير بشأن مصدر طعامهم في اليوم التالي. وقبل عامين تزوجت من جديد، حيث يشتغل زوجها الجديد عامل مياومة، وغالبا ما لا يتمكن من العثور على عمل:

«في بعض الأحيان، أشعر بدرجة من الضعف والقلق أفقد معها تقريبا الشجاعة على الاستمرار في الحياة كالمعتاد...إن ما يبقي النوم بعيدا من عيني هو تذكر تلك الليلة عندما أسهرتني ابنتي الصغرى من شدة ما بها من الجوع، لأنني ليس لدي ما أطعمها إياه. كل ما أريده هو أن أرى أطفالي يكبرون ويعيشون دون الحاجة إلى المرور بما عرفته من مرارة الفاقة والحاجة".

إن قصص هؤلاء النساء تبين بوضوح أن ثمة ارتباطا وثيقا بين الفقر وبين تجربة النساء مع التمييز، الذي تتحدث جميع المستجوبات عن المعاناة منه. وتذكر إحدى المشاركات:

«في المنظمات غير الحكومية نتحدث عن حقوق المرأة. ولكن النساء الحرطانيات يتعرضن للتمييز ضدهن كثيرا. فهن يعتبرن بلا قيمة. ليس لديهن تعليم، ويعشن في فقر. إن هذا الوضع صعب جدا، ولا يمكننا أن نفعل شيئا حيال ذلك. مع المنظمات غير الحكومية، اعتقدنا أن الناس سوف تتغير عقليتهم... ولكن بالنسبة لي، فإن عائلتي حصلت على حريتها منذ فترة طويلة، ولكن ظروفنا لم تتغير فعليا، على الرغم من أن لدينا الآن حريتنا".

إن هذه الشهادة تعتبر نموذجية، وتظهر كيف أن التمييز الذي تشعر به النساء اللاتي تحررن لم ينقص أو يتلقص مع حصولهن على الحرية أو مرور عدة أجيال منذ نهاية استعباد أسرهن؛ إنهن يشعرن أنه ما يزال ينظر إليهن باعتبارهن أرقاء.

«النساء الحرطانيات محتقرات. بالنظر إلى ماضينا في العبودية، فإن البيظان البيض يعتبروننا أشياء لا قيمة لها. وعندما تذهب إليهم بحثا عن عمل، يجعلونك تعمل مثل العبد لأن هذه هي الطريقة التي ينظرون إليك بها. ثم يدفعون لك قليلا جدا، وبما أنه ليس لديك أي خيار فإنك لا تعرف ما يجب القيام به حيال ذلك. فقط بسبب لون بشرتنا، يتم تحديد هويتنا كعبيد ".

بيد أن هؤلاء النساء تدركن وجود التمييز ليس فقط من قبل المجتمعات الأخرى، بل أيضا من داخل مجتمعهن وأسرهن الخاصة:

«أشعر بأن المرأة لا تملك الحق في الكلام للتعبير عن مشاعرها. كامرأة حرطانية، أعاني من تمييز مزدوج. أولا بوصفنا أحفاد عبيد، فإن جيراننا يحتقروننا.... ثم إن زوجي (أعني زوجي السابق)لا يعترف بحقي في الكلام ".

بعض اللواتي تمت مقابلتهن تحدثن كذلك عن المخاطر، خاصة بالنسبة للشباب، من استبطان التمييز في شكل مشاعر نقص في تقدير الذات:

«أنا حرطانية ولدت في عائلة من العبيد السابقين. أتابع الدراسة في الجامعة. ويعمل والدي سائقا في نواكشوط، مما يسمح لنا بالحصول على متطلبات الحياة، ولو بصعوبة. أنا أعمل بدوام جزئي في أحد المطعم لمساعدة أسرتي. إن استئناف الحياة الطبيعية مرة أخرى بعد عقود من العبودية ليس أمرا سهلا. إن عواقب الرق – الجهل، والفقر، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، وعدم وجود مستقبل – ما تزال تثقل كواهلنا ...إن وصمة العار هي من الضخامة بحيث إن بعض أصدقائي الشباب يخجلون من كونهم جزءا من هذه المجموعة".

وبهذه الطريقة، فإن التمييز الموجه ضد النساء الحرطانيات من طرف أعضاء الجماعات العرقية الأخرى في موريتانيا بسبب انتمائهن العرقي، ومن طرف أفراد من عائلاتهن أنفسهن بسبب جنسهن، يخلف تأثيرا خبيثا يتمثل في تقويض مشاعرهن الخاصة على مستوى تقدير الذات والانتماء.

الفتيات الحرطانيات والحصول على التعليم

تضمن التقرير في وقت سابق مناقشة الارتباط بين وثائق الهوية والولوج إلى التعليم في أوساط العبيد المحررين حديثا (ص). بيد أن المشكلات المتعلقة بالتعليم تعتبر كبيرة للغاية في صفوف السكان الحراطين المولودين أحرارا أيضا. وقد أشار ميثاق الحراطين الذي نشر في أبريل 2013 إلى أن الحراطين يمثلون 85 في المائة من مجموع السكان الأميين في موريتانيا، وأن أكثر من 80 في المائة من الحراطين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي؛ وأن الطلاب الحراطين لا يشكلون سوى 5 في المائة من الطلاب المسجلين في التعليم العالي. [41]

كما أشارت الدراسة الأساسية إلى أن التعليم بين السكان الحراطين يعتبر في حده الأدنى. وبالنسبة لمعظم الحراطين، يعتبر عدم وجود أي نوع من التعليم الرسمي أكبر عقبة أمام رغبتهم الرئيسية للمستقبل – أن يحصلوا على عمل رسمي يسمح لهم بالعيش بكرامة وتلبية احتياجاتهم واحتياجات أطفالهم. وقد تضمنت المهن المطلوبة التي يرونها خارج متناولهم نظرا لافتقارهم إلى المؤهلات: مهن التمريض، والجيش، وميكانيكا المحركات والتجارة.

على الرغم من أن التعليم الابتدائي إلزامي بموجب القانون بالنسبة لجميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن15 عاما، فقد ذكرت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في يوليو 2014 أن النساء في موريتانيا أكثر عرضة بكثير من الرجال للأمية (53 في المائة و33 في المائة، على التوالي)، مع تعرض الفتيات غير العربيات والريفيات بشكل خاص لخطر الاستبعاد من النظام التعليمي. [42] وقد وصفت النساء اللواتي تمت مقابلتهن على وجه الخصوص كيف جعلت المواقف التمييزية داخل الأسرة الحصول على التعليم أكثر صعوبة بالنسبة للفتيات. تقول إحدى المستجوبات "إن الحراطين في درجة من الفقر...لا يراد للفتيات متابعة الدراسة لفترة طويلة، لأن من المفترض أن تتزوجن على أي حال". وتذهب متحدثة أخرى أبعد من ذلك:

«بالنسبة لنا، يبدأ التمييز داخل الأسرة. إن العرف، والتفسير الخاطئ للإسلام يجعلان حياة النساء الحرطانيات بائسة. يتم التعامل مع الأبناء بطريقة مختلفة عن الفتيات – تربى الفتيات لخدمة أزواجهن، ولا

شيء أكثر من ذلك. الآباء والأمهات يجتهدون لإرسال الأبناء الذكور إلى المدرسة، ولكن عندما تنقطع فتاة عن المدرسة فلا أحد يهتم بذلك."

إن هذه المساهمة القيمة من النساء اللاتي تمت مقابلاتهن تبرز مرة أخرى أن الجهود الرامية إلى معالجة القضايا والمشكلات مثل ولوج الفتيات إلى التعليم لا يمكن أن تركز فقط على مقاربة عمودية (من أعلى إلى أسفل) حول وثائق الهوية والبنية التحتية، مع ما لهذه الجوانب من أهمية. بل يجب أن تركز على دمج العمل على المستوى الشعبي والمحلي لتشجيع إحداث تحولات في المواقف داخل أسر ومجتمعات الحراطين، مع التركيز على قيمة تعليم البنات لمستقبلهن أنفسهن ومستقبل أسرهن.

الولوج إلى ملكية الأراضي

برزت ملكية الأرض باعتبارها مسألة مهمة في كل من الدراسة الأساسية والمقابلات المعمقة. وبينما لا يملك العبيد شيئا أصلا، فإنه حتى الحراطين الأحرار غالبا ما يتم إقصاؤهم من ملكية الأرض. وخلال زيارتها إلى موريتانيا عام 2010، ذكرت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعبودية أنها وجدت أن بعض العبيد السابقين في المناطق الريفية لم يكونوا يستطيعون الحصول على وثائق ملكية الأراضي، ويضطرون إلى إعطاء نسبة مما ينتجونه إلى أسيادهم السابقين– وهو ما يعني أن تبعيتهم لأسيادهم قد تستمر أحيانا في شكل القنانة. [43] ومع أن الحكومة نفذت برنامجا محدودا للمساعدة في شكل توزيع للأراضي، إلا أنه ليس في متناول الكثير من العبيد السابقين أو أحفاد العبيد. [44] وكما تظهر المقابلات، وفي العديد من المجالات وبالنسبة للعديد من الأسر، فإن مشكلة الأراضي مستمرة. وقد أوضحت إحدى النساء كيف أن اشتراط وثائق هوية الأجداد يعوق الحراطين من الحصول على ملكية الأرض:

«لدينا جميعا وثائق هويتنا (في الأسرة)، ولكن أحيانا يطلبون منا وثائق أجدادنا من أجل الحصول على حقوق معينة. وبدون ذلك، لا نحصل على أي شيء. على سبيل المثال، منذ بعض الوقت، كانوا يوزعون قطعا أرضية على الأسر المعوزة، ولكن لم نحصل على أي منها لأنه لم تكن لدينا أوراق أجدادنا."

وتواجه النساء عقبات خاصة فيما يتعلق بملكية الأرض: وقد لاحظت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بقلق أن النساء في موريتانيا لا تستطعن من الناحية القانونية شراء أو نقل ملكية الأرض من دون ترخيص من قبل طرف ثالث، مثل الوصي أو أحد أفراد الأسرة الذكور. [45] كما أن المعاملة التمييزية أيضا تلعب دورا في هذا الصدد. وقد وصفت إحدى النساء كيف أنها هاجرت إلى العاصمة نواكشوط، وانتقلت إلى أحد الأحياء التي لم يتم تقسيم قطعها الأرضية بعد. وقد سجلتها لجنة التعداد على قطعة أرضها، ولكن تمت منازعتها في ملكيتها لاحقا من قبل امرأة أخرى:

«لدي كل الوثائق التي تثبت أنها أرضي ولكن المرأة الأخرى تملك نفوذا أكبر مما لدي ولذلك فقد كان موقف السلطات في صالحها. إنني ما زلت أسعى إلى تحقيق العدالة لأنني أشعر بالتهميش، لأنهم نزعوا مني ما هو لي من حيث الحق... إنني أدعو الله أن يغير هذه الرؤية الاجتماعية التي يحرم فيها البعض من حقوقهم".

وقد تم تسليط الضوء على أهمية قضية الولوج إلى الأراضي بواسطة الحملة الأخيرة التي قامت بها منظمات غير حكومية على يد بعض الناشطين ضد العبودية حول الإصلاح الزراعي، وتم خلالها اعتقال أعضاء من منظمة "إيرا" الموريتانية. وإلى غاية يناير 2015، كانوا ما يزالون رهن الاحتجاز

سبل العيش وفرص العمل

في موريتانيا، فإن معظم العمالة التي لا تتطلب سوى مهارات متدنية ومنخفضة الأجور يزاولها الحراطين، الذين يتم في الوقت نفسه تهميشهم إلى حد كبير، في الوظائف المهنية في كل من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال. وتفيد المنظمات غير الحكومية أن أكثر من 90 في المائة من عمال الموانئ، وخدم المنازل والعمال غير المهرة وأصحاب الوظائف منخفضة الأجر في البلاد هم من الحراطين، بالمقارنة مع 2 في المائة فقط من كبار موظفي الوظيفة العمومية وكبار المديرين التنفيذيين في القطاعين العام والخاص. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من كون الحراطين يشكلون الجزء الأكبر من المستويات الدنيا في الجيش والشرطة في البلاد، إلا أنه يتم استبعادهم إلى حد كبير من المناصب المتوسطة والعليا داخل هذه المؤسسات. وقد أشار ميثاق الحراطين لسنة 2013 إلى أن أقل من 10 فقط من أكثر من 200 من القضاة الممارسين في موريتانيا هم من الحراطين. [46]

وقد كشفت المقابلات مع النساء الحرطانيات الارتباط الوثيق بين قضايا التمييز وبين قضية العمل، والدرجة التي ينظر إليه

بها كمؤثر على فرص العمل لصالح مجموعتهن.

«هناك أنواع من العمل الميداني لا يقوم بها سوى الحراطين... مثلا في وقت الحصاد."

«خدم المنازل... هذه الأنواع من الوظائف يمارسها فقط الحراطين. يبدو كما لو أن الأمر مرتبط بوضعنا الاجتماعي. إنه أمر محبط للغاية."

وفيما يتعلق بالفروق بين الجنسين، أثارت ثلاث نساء حرطانيات حرائر، أثناء المقابلات، الانتباه إلى القيود الخاصة التي تشعرن بها نتيجة جنسهن، حيث ذكرن أن الرجال الحراطين يملكون حرية الهجرة بحثا عن العمل ولكن النساء لا تستطعن ذلك. فالنساء مقيدات أكثر ببيوتهن بسبب التقاليد والمسؤوليات المنزلية ورعاية الأطفال، مما يحد من خيارات العمل الخاصة بهن. كما أن المجتمع يتقبل أكثر مغادرة الرجال للمنزل بحثا عن العمل، مما يوسع خياراتهم وربما يسمح لهم بمزيد من الدخل. ومع ذلك، فإن هناك الجانب الآخر لهذا الأمر: حيث تمت مناقشة الأثر الضار المحتمل لهجرة الرجال على أسر الحراطين، بشكل أكبر في القسم المتعلق بالزواج.

لقد تم الإبلا غ عن عدد من النساء العاملات كخادمات في المنازل. وقد أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء "ظروف العمل غير المستقرة" للمرأة الريفية، وخاصة النساء الحرطانيات والزنجيات الموريتانيات، اللواتي "تفتقرن إلى أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية لأنفسهن وأسرهن". [47] وفي الواقع، تعتبر بعض أشكال العبودية المحلية في إطار المعايير الدولية بمثابة شكل من أشكال الرق المعاصرة. وعلى الرغم من أنه صدر في شهر أغسطس 2011 قانون خاص بمهنة العاملات المنزلية في البيوت الخاصة حدد حقوق وواجبات كل من رب العمل والعامل، إلا أن النساء الحرطانيات العاملات في الخدمة المنزلية تبقين معرضات لخطر الاستعباد بحكم الأمر الواقع.

لقد تم ذكر القروض الصغيرة أيضا في الدراسة والمقابلات، حيث إنها تعتبر أحد مجالات البرامج التي تحاول الدولة بواسطتها معالجة الفقر، وإعطاء أولوية خاصة للنساء. [48] وقد أشارت الدراسة الأساسية إلى أن الحراطين مستبعدون إلى حد كبير من إمكانية الحصول على القروض، وهي نقطة رددتها إحدى المشاركات على النحو التالي:

«(يمكنني أن أحسن وضعي) لو تمكنت من إيجاد التمويل اللازم لتحسين أعمالي التجارية الصغيرة. حقا من أجل

التمييز في العمل

على الرغم من تركز غير متناسب في الأعمال متدنية المستوى أو زهيدة الأجور، فقد شملت العينة المستجوبة لإعداد هذا التقرير العديد من النساء الحرطانيات ذوات الكفاءات المهنية. وقد كانت شهادتهن حول التمييز كاشفة، ووضحت أن الوضع المهني لا يشكل بالضرورة حماية ضد التمييز. إحدى النسوة المستجوبات موظفة حكومية، وقد وصفت كيف أن معاناة الفتيات من التمييز تبدأ داخل أسرهن، حيث إن الآباء، بتأثير التقاليد والتفسير الخاطئ للإسلام، يعطون الأولوية لتعليم أبنائهم الذكور في حين لا يعلمون بناتهم إلا كيفية أن تكن زوجات جيدات لأزواجهن.

وعلى الرغم من أنها كانت، وقت إجراء المقابلة، موظفة في الوظيفة العمومية منذ 18 عاما، فقد وصفت ذلك الحاجز غير المرئي (من التهميش) الذي لاحظته وخبرته كامرأة في مكان عملها:

«في مكان العمل، لا تعتبر النساء مساويات. يتم التعامل حتى مع بعض النساء المهنيات باعتبارهن مثل الزهور، موجودة فقط لجعل المكتب يبدو لطيفا ورائعا، دون منحهن أيا من قدرات صنع القرار التي يتمتع بها زملاؤهن الرجال."

ثم إن حقيقة كونها حرطانية تؤدي إلى تمييز إضافي، تقول:

«لمدة سنوات عديدة، لم أحصل على ترقية واحدة. زملائي الآخرون يأتون وتتم ترقيتهم من فوقي، عاما بعد عام. أعتقد أن هذا يرجع إلى انتمائي إلى ما يفترض أنها طبقة عبيد. انه ظلم اجتماعي."

أولادي، فإنني أود أن أفعل هذا، لأن فرصي في الحصول على وظيفة جيدة تكاد تكون معدومة بسبب عدم دراستي... وأحيانا كبائعات النسيج في السوق، نكون بحاجة لقرض صغير لتوسيع مخزوننا. ولكن هذا مستحيل بالنسبة لنا، لأنهم يشترطون تقديم ضمان، مثل قطعة أرض أو غيرها من الممتلكات القيمة التي لا نملكها إطلاقا. إن مجموعات النساء الحرطانيات نادرا ما يحصلن على قروض، وذلك لأن المقرضين لا يثقون بنا. "

مرة أخرى، يبدو أن هذا أحد المجالات التي تعتبر البرمجة العمودية فيها غير كافية بمفردها لتحقيق التغيير الحقيقي والجوهري بالنسبة للنساء الحرطانيات. إن ما هو مطلوب، لأنه فعلا هو ما يؤدي إلى نتيجة حقيقية ملموسة، هو العمل على المستوى الشعبي لمعالجة القضايا والإشكالات المتعلقة بالتمييز والثقة، بحيث يتم تخصيص الأموال في الواقع بصورة عادلة وحيث يمكن أن يكون لها أكبر الأثر.

الحق في المشاركة السياسية

يبقى الإقصاء السياسي مشكلة رئيسية للحراطين. ففي عام 2013، على سبيل المثال، أشارت التقديرات إلى أن 5 فقط من أصل المقاعد 95 في الجمعية الوطنية كان يشغلها نواب من الحراطين، في حين كان ثمة عضو واحد (1) حرطاني من أعضاء مجلس الشيوخ الـ56. وقد كان نقص التمثيل هذا واضحا على المستوى الجهوي أيضا، حيث إن 1 فقط من أصل ولاة الولايات 15 و3 فقط من حكام المقاطعات 55 كانوا من بين الحراطين. [49] وفيما يتعلق بالعملية السياسية، أشارت الدراسة الأساسية إلى أن الحراطين، ككتلة، يميلون إلى دعم المرشحين الذين يهتمون بوضعهم كأقلية ضعيفة. وقد تحدثت بعض النساء اللاتي تم استطلاع أرائهن عن انعدام الثقة في السلطات من جهة، والحاجة إلى زيادة الوعي بخصوص الحقوق من جهة أخرى؛ ولكن أيا منهن لم تتحدث بتفصيل عن دعم مشروع سياسي معين.

يتم استبعاد الحراطين إلى حد كبير من العملية السياسية والأحزاب السياسية الرئيسية. وفي يناير عام 2014، أعلن المناضل المناهض للعبودية بيرام ولد أعبيدي، رئيس منظمة "إيرا" (IRA) سالفة الذكر، وممثل منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، أنه سيرشح نفسه كمرشح مستقل في انتخابات الرئاسة في يونيو من أجل تسليط الضوء على المظالم الاجتماعية المتواصلة. وقد جاء في المرتبة الثانية في هذا السباق الانتخابي، الذي قاطعته أحزاب المعارضة الرئيسية. وإلى غاية يناير عام 2015، فإنه ما يزال رهن الاحتجاز منذ اعتقاله في نوفمبر 2014.

التعرض للعنف الجنسي وغيره

على الرغم من أن العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف تبدو من المواضيع المحرمة إلى حد كبير، فقد ناقشت العديد من النساء الحرطانيات المولودات في الحرية اللاتي تمت مقابلتهن تجاربهن مع العنف. وقد أظهرت شهادة إحدى هؤلاء النساء كيف أن المواقف السلبية ممن حولها قد زادت من تفاقم الأذى والضرر الذي عانت منه:

«كنت ضحية في سن مبكرة... وكان لذلك تأثير سلبي على احترامي لذاتي، لأنه (في ثقافتنا) ينظر إلى الفتاة بوصفها هي من تتحمل المسؤولية الكاملة. كان الناس يقولون لي إني قد فضحت الأسرة. لقد نشأت على مثل ذلك – ولكن مع مرور السنين، تغلبت على الأمر. وأنا على ما يرام. "

إن السياق الذي تعيش فيه النساء الحرطانيات ليس ملائما لا لحماية المرأة أو لا لملاحقة مرتكبي الاعتداءات في حقهن. ووفقا للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فإنه مع أن القانون الجنائي الموريتاني يجرم الاغتصاب، إلا أنه لا يضع تعريفا محددا لهذه الجريمة ولا يصف السلوك الذي يتعين حظره، مما يعوق بشكل خطير فعالية ترتيبات معاقبة الاغتصاب. وكما يشير إليه الاقتباس أعلاه، فإن النساء أو الفتيات ضحايا الاغتصاب غالبا ما تتعرضن لوصمة العار؛ وفي حالات الحمل الناتج عن الاغتصاب، قد تتم حتى مقاضاة الضحايا بتهمة الخيانة الزوجية أو الفجور الجنسي (الزنا) بسبب افتراض خاطئ بأن المرأة لا يمكن أن تحمل دون موافقتها. [50] بيد أنه في حالات أخرى فإن الأسر كانت داعمة للضحايا.

وضع النساء الحرطانيات في الزواج

يعطي قانون الأحوال الشخصية في موريتانيا رسميا السلطة الحصرية للزوج في المسائل المتعلقة بالأسرة بموجب المادة 56. [51] وقد تجلى هذا النقص في المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الزواج من خلال المقابلات. وعند السؤال عما إذا كانت تجربة الرجال الحراطين في موريتانيا مختلفة عن تجربة النساء الحرطانيات، أثارت الإجابات مجموعة كاملة من القضايا. فقد لاحظت بعض النساء أن الرجال الذين يتعرضون للظلم يميلون إلى إسقاط ذلك الظلم على من هم

دراسة حالة: خطر العنف الجنسي

إن التمييز وآثار تاريخ من العنف الجنسي ضد النساء الحرطانيات داخل مؤسسة الرق واستمرار الرق والممارسات الشبيهة بالرق عوامل تجعل النساء الحرطانيات عرضة للعنف الجنسي في المجتمع الموريتاني. وهو ما يمكن أن يحصل في المنزل، كما هو موضح في مكان آخر من هذه الدراسة، لكن النساء الحرطانيات تبقين معرضات بشكل أكبر لهذا الخطر في الأماكن العامة أيضا.

في واحدة من تلك الحالات، تعرضت شابة غير متزوجة وخريجة من الجامعة، وهي حرطانية مولودة في الحرية، لهجوم واغتصاب من قبل غرباء بينما كانت تحاول زيارة قريب لها في المستشفى. وكانت قد استقلت سيارة أجرة في وقت مبكر من صباح اليوم، حيث كان على متن السيارة رجل وامرأة إضافة إلى سائق سيارة الأجرة. وبعد أن أوصل السائق المرأة الأولى إلى وجهتها، وبدلا من يأخذها، هي، إلى المستشفى فقد قاد السيارة بها إلى شاطئ مهجور حيث قام هو والرجل الآخر بالاعتداء عليها وتركها هناك. حيث أخذها أحد المارة إلى مركز الشرطة، ومن هناك حملت إلى المستشفى. وقد تم اعتقال كلا الرجلين المذكورين في نهاية المطاف من قبل الشرطة.

وقد وصفت هذه السيدة الدعم الذي تلقته من إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية في التعامل مع الصدمات النفسية الناجمة عن الحادث، وتقول إنها تدعو الله أن يمنحها القوة للتغلب عليها. وهي تعيش في بيت أهلها، وتقول إن عائلتها تشعر بالخوف كلما تأخرت في العودة إلى المنزل. وحول رد فعل عائلتها على الحادث، أوضحت: "وجد بعضهم الأمر صعبا جدا في البداية، ولكن (منذ ذلك الحين) كانت الأسرة كلها معي، لدعمي."

تحت سلطتهم – أي النساء. وقد فصلت أخريات الأشكال المتعددة من التمييز التي تشعرن بها في المجتمع الموريتاني، بوصفهن حرطانيات وكنساء متزوجات من أزواج متسلطين أيضا. كما أشرن أيضا إلى تأثير السلطة الأبوية، وكيف تبدو، في تجربتهن، أكثر إلزاما على النساء منها على الرجال.

هناك سلسلة من القضايا والمشكلات الأخرى المتعلقة بمؤسسة وممارسة الزواج. وتشمل أولى هذه المشكلات الزواج القسري أو المبكر. وتوضح القضية الثانية، المتعلقة بالهجر والطلاق، تأثير عدة عوامل، بما في ذلك هجرة الرجال بحثا عن العمل؛ وقدرة الأزواج على التخلي من جانب واحد عن الزوجة الأولى في حالة تعدد الزوجات؛ وكذلك وجهات النظر التقليدية المقيدة لدور المرأة في الزواج.

العنف والاعتداءات المنزلية

في موريتانيا، يعيش العديد من النساء مع أسرة أزواجهن بعد الزواج. إن هذا الوضع يمكن أن يتركهن معزولات للغاية وفي وضعية هشة في إطار العلاقة الزوجية. تصف إحدى المستطلعات كيف تم حرمانها فعليا من أي صوت أو حماية داخل الأسرة:

«أعيش مع كل أنواع العنف من قبل زوجي وعائلته... إن المرأة ليس لها رأي في الشؤون المنزلية. والد زوجي سلطوي جدا تجاه النساء. لا أستطيع أن أفعل شيئا. هذه هي الطريقة التقليدية... لقد تزوجت من رجل لم أختره. لا أحد استشارني. هذا هو العنف، حتى وإن لم يكن مثل ما كان يفعل بالعبيد... لا أشعر بالراحة في زواجي، أشعر وكأنني أتعرض لفعل متواصل من العنف، ولا يمكنني أن أفعل أي شيء حيال ذلك."

مع أن معظم النساء لم يتجاوبن للحديث حول العنف والاعتداءات المنزلية، فقد كان ذلك ضمنا في العديد من حديثهن عن السيطرة والسلوك المقيد من قبل أزواجهن في سياق علاقات قوة غير متكافئة. تقول إحدى هؤلاء النساء:

«أنا متزوجة من ابن عمي، إنه لا يريد أن يراني. ولا يعطيني أي شيء للأكل أو اللباس. كان دائما يقول إنه لا يملك أية أموال، وأنه لا يمكنه ترك والديه. لقد صمدت فترة طويلة، وأنا أعيش مع أصهاري– عائلة عمي – وهو إنسان سلطوي جدا تجاه النساء."

وعندما سئلت مباشرة عما إذا كانت قد تعرضت للعنف المنزلي أو الجنسي، نفت هذه المشاركة ذلك، قائلة لمستجوبتها "أنا لست مستعبدة". ولكن في نهاية المقابلة، وردا على السؤال الأخير، أجابت: "أجل، كنت عرضة للعنف".

الزواج القسري أو المبكر

كما ذكرنا سابقا في التقرير، يعتبر الزواج المبكر القسري في إطار النظم القانونية الدولية شكلا من أشكال الرق المعاصرة. وتنص مدونة الأحوال الشخصية الموريتانية الصادرة عام 2001 على الموافقة الحرة لكلا الطرفين على الزواج؛ ومع أن المرأة البالغة يجب أن تعبر عن موافقتها، فإن صمت الفتاة الشابة يمكن أن يعتبر بمثابة موافقة منها (صمت الفتاة بمثابة رضاها). [52] ووفقا للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فإن مدونة الأحوال الشخصية في موريتانيا تسمح للأولياء بتزويج الفتيات دون سن 18 عاما. [53]

وقد أشارت الدراسة الأساسية إلى أن الزواج المبكر يعتبر مشكلة جوهرية في أوساط الحراطين: وقد ذكر الفقر باعتباره السبب الرئيسي الذي يجعل الآباء يختارون ترتيب الزيجات لبناتهم الصغيرات سنا جدا. وثمة عامل مساهم آخر لاحظته هذه الدراسة ألا وهو طبيعة رد الفعل الثقافي على الاغتصاب، حيث إن بعض الآباء الحراطين يحرصون على تقليل وصمة العار المتصورة للاغتصاب على شرف عائلاتهم من خلال المسارعة بتزويج الضحية. وقد ذكرت العديد من النساء، في المقابلات، أنهن أجبرن على الزواج المبكر من قبل والديهن. وفي معظم الحالات أوردن التقليد كسبب لزواجهن القسري أو المبكر وعدم قدرتهن على رفض ذلك. وأشارت روايات تجاربهن إلى أن الزواج القسري أو المبكر يشكل عقبات أمام الزوجين، لا يمكن التغلب عليها بسهولة. وهكذا قالت إحدى هؤلاء النساء:

> «أنا أعمل كخادمة منزلية للإنفاق على أطفالي الأربعة. أنا متزوجة ولكنني أنا المعيل الوحيد للبيت، لأن زوجي ليس لديه عمل. وضعنا خطير للغاية، ويواجه زواجنا صعوبات لأن زوجي قريب جدا من والديه. لقد تزوجنا دون موافقتنا – بل اختار والدانا لنا، هكذا العرف يقضي أن نتزوج من الشخص الذي يختاره لنا والدانا".

الهجر والطلاق

أشار البحث إلى أن هناك عددا من العوامل التي يبدو أنها تساهم في انتشار ظاهرة الهجر والطلاق وسط مجتمع الحراطين في موريتانيا. وأحد هذه العوامل هو أثر هجرة الرجال بحثا عن العمل. وكما ذكر أعلاه، تعيش عائلات الحراطين في سياق يطبعه تزايد الهجرة إلى المدن، حيث تجبر آثار تغير المناخ واستنفاد الموارد الطبيعية منمي الماشية السابقين أو المزارعين على ترك أراضيهم في محاولة للعثور على عمل في المدن والمراكز الحضرية في قطاعات البناء، أو التجارة أو غيرهما من المجالات. وقد كانت هذه الهجرة شائعة بنسبة معينة منذ عقود، حيث كان الرجال يعودون إلى ديارهم بشكل دوري، من أعمالهم في البلدات أو المدن الجهوية، من أجل القيام بالبذر أو الحصاد، ولكن يعتقد أن ظاهرة الهجرة هذه قد أصبحت الآن أكبر على نحو متزايد. إن لهذه الظاهرة تداعيات خطيرة، ذلك أن الأزواج والآباء أصبحوا يقضون فترات زمنية متزايدة بعيدا عن أسرهم – وفي بعض الحالات يتخلون عنها ويهجرونها تماما. وهكذا، تشير المصادر إلى أن معدلات الطلاق والهجر قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا في بعض المجتمعات. [54]

لقد قام زوج إحدى النساء اللاتي تمت مقابلتهن بتركها منذ سبع سنوات، بحيث لم يبق بينهما من اتصال إلا بواسطة الهاتف. لقد كانت حاملا عندما غادرها، وأشارت إلى أن حالة عدم اليقين هذه قد أثرت على تطور حملها. وعند عودته، عادا إلى حياتهما المشتركة، لكنه غادر مرة أخرى ولم تجد أي أخبار عنه منذ ذلك الحين. وقالت إنها لا تعرف حتى إن كان ما يزال على قيد الحياة أم لا. لقد أصبحت في ضائقة نفسية وصعوبات مادية كبيرة، من أجل كسب قوتها هي وابنتها من خلال العمل كخادمة. وقالت إنها اتخذت بعد ذلك زوجا غيره، وأنها حامل الآن، ولكن إخوتها ومجتمعها رفضوها، واصفين إياها بأنها "عاهرة". وقد ذكرت إنها تسعى للحصول على دعم من منظمة غير حكومية للمساعدة في ضمان استقرار وضعيتها.

في حالة الغياب لفترات طويلة، يسمح قانون الأحوال الشخصية في موريتانيا للزوجة بأن تشترط على زجها أن لا يتزوج عليها امرأة أخرى، وإلا فإنه يمكنها فسخ الزواج من طرف القاضي والتقدم بطلب للحصول على تعويض. [55] لكن من حيث الممارسة العملية، ليس من الواضح أن هذا الأمر يحدث بالفعل. وفي كثير من الحالات، لا يبقى ثمة أي اتصال حقيقي بين الزوج وبين العائلة، ولا يوفر سوى نفقة قليلة إن لم تكن معدومة أصلا. وتظهر المقابلات دليلا على الضرر والمعاناة الذي قد يسببه ذلك لبعض من النساء وأطفالهن. تقول إحدى النساء المستجوبات:

> «لقد طلقني زوجي الذي تخلى عني. إنه كثير المشاجرة والخصام، ولا يعود إلى المنزل إلا في وقت متأخر جدا؛ ولديه الكثير من النساء الأخريات. لقد تركني لأنني تجرأت على التعبير عن عدم رضاي عن سلوكه. هذا أمر

غير مقبول... على النساء أن تكن منقادات تماما. والداه وإمامنا أيدوه هو، وعدت أنا إلى أبوي. لقد اعتاد أن يقدم مساعدة قليلة للإنفاق على الأطفال، لكنه لم يعد يفعل ذلك. لقد قررت أن أعيش وحدي وأواجه واقع الحياة مع أطفالي."

وتروي امرأة أخرى قصة مشابهة:

«أبيع النسيج في السوق. هذا كل ما أستطيع أن أفعله، لأنني لم أدرس كثيرا. لقد تركت المدرسة في سن ١٥ بسبب زواج مبكر، لكن ذلك الزواج لم ينجح. لقد طلقني زوجي، ولم يرد والداي أن أعود إلى البيت بسبب العار لأسرتي. والآن، أعيش وحدي مع طفلي الاثنين."

امرأة مستجوبة ثالثة كان لديها سبعة أطفال من زوجها عندما قرر أن يبدأ حياة عائلية جديدة. لقد أخذت قضيتها إلى المحاكم. وذكرت أنه بعد العديد من الصعوبات الاقتصادية والأخلاقية، وبمساعدة من منظمة غير حكومية محلية، ومنذ عامين، استطاعت أن تتوصل هي وزوجها إلى اتفاق نفقة يقدم بموجبه النفقة لها هي والأطفال وفقا لإمكانياته.

وتسمح مدونة الأحوال الشخصية في موريتانيا أيضا للرجل بتعدد الزوجات في ظروف معينة، بما في ذلك موافقة الزوجات، كما تسمح بطلاق الزوجات وإنهاء الزواج بناء على إرادة الزوج وحده.[56] وقد طلق عدد من النساء الناشطات من قبل أزواجهن لرفضهن الامتثال لدور الانقياد والخضوع الذي تحدده لهن التقاليد. وقد هجرت إحدى السيدات التي عملت لسنوات في منظمة غير حكومية مدافعة عن الحراطين، من قبل زوجها لأنه اعتبر عملها منافيا لمعتقده الديني. وتصف هذه السيدة الوضع في موريتانيا بعبارات قوية:

«يتم تشجيع الجهل والتهميش الاقتصادي بشكل منتظم من قبل سلطاتنا السياسية والدينية، مع ما لذلك من آثار خطيرة: إن الجزء الأكبر من النساء الحرطانيات يجدن أنفسهن مجبرات على أداء جميع الأعمال الأكثر مهانة. لذلك فقد قررت الانضمام إلى جهود آخرين، للمساعدة في رفع وعي النساء... لكن يبدو أن ذلك لا يروق لبعضهم."

وتردد امرأة ثانية صدى هذه التجربة:

«أعمل في المجتمع المدني، مع إحدى المنظمات غير الحكومية التي ترفع الوعي وتحاول تغيير عقليات الناس حول الفئات الضعيفة مثل الأميين، وأولئك الذين لا يعرفون كيفية المطالبة بحقوقهم. أفعل هذا لخدمة بلدي...، وقد تم طلاقي أكثر من مرة بسبب عملي. نحن مجتمع "تفرض العادات والتقاليد فيه قيودا على حرية المرأة."

إن هذه الحالات كلها تبرز ضعف وهشاشة وضعية نساء تتحلين بالشجاعة تعملن من أجل تحسين أوضاعهن الخاصة وأوضاع مجتمعاتهن بشكل عام في مواجهة القيم المجتمعية القمعية.

دراسة حالة: تجربة الهجر

ذكرت إحدى النساء الحوامل أنها تعرضت مع ابنيها للهجر والتخلي عنهم من قبل زوجها. إنه ابن عمها واختير لها من قبل والديها: على حد تعبيرها، "لم أستطع رفض اختيارهم". وتضيف قائلة: "لقد قاومت وصمدت أمام الظروف التي كنت أعيشها فترة طويلة، ولكن عندما تعلق الأمر بكونه (زوجها) يتخذ زوجة ثانية، ولا يعطي شيئا لنفقة أطفالنا، حسنا..."

ومنذ زواجه بزوجته الثانية، لم يعد زوجها يعطيها شيئا للمعاش أو اللباس أو يساعد بأي شيء في إعالة أطفالهم. ومن أجل البقاء على قيد الحياة، فإنها تعمل خادمة لدى بعض البيظان البيض، الذين وصفتهم بأنهم طيبون معها. كما أن إخوتها أيضا يساعدونها عندما يستطيعون. وتقول إن وضع الرجال الحراطين أفضل لأن بإمكانهم على الأقل مغادرة البيوت للبحث عن عمل، وهو خيار لا يتوفر لها. لقد قالت إنها تكافح بشدة من أجل تغطية نفقاتهم، لأسباب ليس أقلها كون حملها جعلها تشعر بالمرض وأعاق قدرتها على العمل، وتضيف أنه، على الرغم من أن لديها وثائق هوية، إلا أن هذه الأوراق بحوزة زوجها وهو يرفض أن يعطيها لها. وقد سعت من أجل الحصول على مساعدة من منظمة غير حكومية توفر الدعم.

عوامل ومظاهر التهميش

مع أن قصص حياة العديد من النساء الحرطانيات في موريتانيا، بما في ذلك أفراد العينة اللواتي أجريت معهن المقابلات لإعداد هذا التقرير، تعكس شجاعة وتصميما استثنائيين، فإن العقبات التي تحول دون تمتعهن بكامل حقوقهن الإنسانية ما تزال كبيرة. وهناك عدد من القضايا الرئيسية واضحة التأثير في استمرار الانتهاكات والتمييز، تتجلى في الشهادات التي تم جمعها هنا. ومع أن ديناميكيات هذا التهميش معقدة ومتعددة الطبقات، فقد قمنا هنا بتلخيص بعض عوامله الرئيسية هنا.

النساء الحرطانيات كأفراد

انعدام فرص التعليم متجدد ذاتيا ومصدر شلل لقدرات الضحايا. في مؤسسة العبودية، يحرم السيد عبيده من أي نوع من أنواع التعليم، والتدريب على المهارات الحياتية أو التحضير للبقاء على قيد الحياة في عالم أوسع. وعلى الرغم من أن ذلك يتم كنتيجة مباشرة لسوء المعاملة والاستغلال من قبل ملاك العابدين السابقين، إلا أنه يمكن أن يكون مصدرا للعار بالنسبة للعبيد المحررين حديثا. وبما أن الحراطين يتعرضون للتحيز والتمييز ضدهم من طرف المجموعات الأخرى في موريتانيا، فإن هذا الشعور بالعار يبدو أنه يستمر حتى بعد مرور أجيال على تخلص الأسرة من العبودية. إن الحراطين المولودين أحرارا لا يتمتعون أيضا بالمساواة في الحصول على التعليم وسبل العيش؛ مما يجعل فقرهم الناتج عن ذلك يغذي المواقف السلبية التي تعتبرهم أقل شأنا ذاتيا وغير قادرين على التغيير.

النساء الحرطانيات، وخاصة أولئك المحررات حديثا، ينظر إليهن "كأشياء" من قبل أسيادهن وغيرهم ممن لديهم سلطة عليهن. حيث تصفن أنه يتم النظر إليهن أو معاملتهن باعتبارهن "ملكية"، "أشياء لا قيمة لها"، بلا قيمة"، حيوانات"، أدوات للمتعة" و«أنصاف بشر". وترتبط هذه النظرة بممارسة شائعة لدى النخب الاسترقاقية تتمثل في حرمان المرأة من التحكم في حياتها، وافتقارها للاختيار.

النساء الحرطانيات داخل الأسرة

ضمن مؤسسة العبودية، يقوم السادة عمدا باتخاذ خطوات لإضعاف مؤسسة الأسرة. حيث يقومون بتفريق الأسر النووية، وفصل الآباء عن الأطفال والأشقاء بعضهم عن بعض، ويدمرون زواج الحراطين بارتكابهم الاغتصاب والاستعباد الجنسي ضد الزوجات الحرطانيات. وهو ما يحرمهم من الحماية والدعم اللذين يمكن أن يوفرهما رباط عائلي قوي للحراطين المولودين أحرارا في مواجهة الصعوبات.

إن الظلم الذي يعاني منه الحراطين الرجال، عبيدا كانوا أم أحرارا، غالبا ما يتم إسقاطه على علاقاتهم بالنساء الحرطانيات. وعلى هذا النحو، تواجه النساء الحرطانيات تمييزا مزدوجا. فهن يتعرضن لسوء المعاملة على أساس كونهن حرطانيات أولا، وكذلك على أساس كونهن إناثا. وقد أشار بعض المراقبين إلى وجود تهميش لقضايا المرأة ضمن الحركة المناهضة للعنصرية في موريتانيا عموما. فعلى سبيل المثال، فإن ميثاق الحراطين الصادر بتاريخ إبريل 2013 المذكور في مكان آخر من هذا التقرير، ومع أنه ذكر قضايا المساواة بين الجنسين بشكل عام، إلا أنه لم يشر إلى تجارب خاصة بالنساء الحرطانيات.

عندما يكون بإمكان الأزواج الطلاق من جانب واحد لزوجاتهم وإنهاء الزواج، بما في ذلك من أجل اتخاذ زوجة ثانية، فإن الزوجة الأولى وأطفالها كثيرا ما يتعرضون للمعاناة. ووفقا للنساء اللاتي تم استطلاع آرائهن، فإن الرجل، في مثل هذه الظروف، ينفق أكثر وقته ودخله على أسرته الثانية، وذلك على حساب رفاهية الأسرة الأولى.

إن أسر الحراطين معرضة بشكل خاص للضغوط المجتمعية الأوسع نطاقا، مثل زيادة الهجرة إلى المناطق الحضرية، والتي تزعزع استقرار الروابط العائلية الضعيفة أصلا. وعندما يسافر الأزواج والآباء إلى المراكز الحضرية للبحث عن عمل، فإن المكسب النقدي الممكن للأسرة تفوقه بكثير المخاطر

التي يمثلها ذلك على استقرارها. إن كثيرا من أرباب الأسر الذين يغادرون بحثا عن العمل لا يعودون أبدا إلى أداء واجباتهم المنزلية كما كانوا من قبل.

النساء الحرطانيات في المجتمع

تعتبر الأحكام المسبقة والتحيز ضد الحراطين عميقا جدا بحيث إن كونهم ولدوا أحرارا أو حديثي التحرر، لا يعني شيئا كثيرا بالنسبة للنظرة إلى الحراطين كعبيد. ويعرف آخرون الحراطين بحسب لون بشرتهم، ويعتبرونهم جميعا عبيدا ينبغي أن لا يوثق فيهم وأن لا يحسب لهم أي حساب، بغض النظر عن وضعيتهم الفعلية، وماضيهم أو قدراتهم. وتحرم نساء السوق من حديثات التحرر والمولودات في الحرية جميعا من القروض الصغيرة لتمويل أعمالهن التجارية الصغيرة؛ كما يتم تجاوز النساء المهنيات بالترقية في الوظيفة العمومية. وهكذا فإن الاختلافات في مستوى التعليم والدخل بين النساء الحرطانيات ليست ذات صلة – فالتمييز الذي تواجهنه هو نفسه في جميع الحالات.

النساء الحرطانيات عرضة للعنف والاستغلال الجنسي. إن تأثير أجيال من العبودية، حيث كانت تتم معاملة النساء الحرطانيات كأشياء وكن تعرضن للاعتداء الجنسي المستمر من قبل مالكي العبيد، ناهيك عن استمرار هذه الممارسة اليوم، تعني أنه في بعض المستويات، بوجد تسامح زائد عموما إزاء الاعتداء الجنسي ضد الحراطين. إن عدم كفاية أحكام قانون العقوبات الموريتاني، وعلى وجه الخصوص، عدم تعريفه لجريمة الاغتصاب، فضلا عن اتهام الضحية بالزنا في حالات الحمل الناجم عن الاغتصاب، عوامل تزيد من عمق وحدة هذه الوضعية الهشة.

وقد لعبت المفاهيم الخاطئة حول الدين دورا هاما في السماح بالعبودية واضطهاد المرأة داخل المنازل. حيث كان يقال للعبيد إن وضعهم هو إرادة الله لحياتهم. وقد تم هجر بعض النساء لأن عملهن أو إصرارهن على إسماع صوتهن في أمور زواجهن اعتبرت من قبل أزواجهن مخالفة لمبادئهم الدينية.

إلغاء العبودية أمر بالغ الأهمية؛ لكنه ليس سوى الخطوة الأولى لخلق المساواة. إن القضايا والمشكلات التي تواجه النساء الحرطانيات الحرائر تتقاطع بدرجة مثيرة مع تلك التي تواجه النساء اللواتي ما زلن رهن الاسترقاق: التعرض للزواج المبكر والهجر والعنف المنزلي؛ ونقص التعليم؛ وآفاق فرص العيش المحدودة للغاية؛ وانعدام الثقة في السلطات؛ والمعاناة من التمييز. إن الحرية مهمة فعلا، ولكن لا يمكنها وحدها تصحيح آثار قرون من الهيمنة.

انعدام الثقة في السلطات منتشر بين الحراطين. في أوساط الحراطين، كانت الشرطة وغيرها من مسؤولي الدولة تستخدم للتهديد أو العقوبة، ولذلك فإن ثمة خوفا منها. وحتى معظم النساء اللواتي ولدن في الحرية لم يسبق لهن أي اتصال مع المسؤولين الحكوميين. وقد قالت إحدى النساء إن السلطات تنظر إلى الحراطين كأنصاف بشر، بينما شككت متحدثة أخرى تمت مقابلتها في ما إذا كان القائمون على السلطة يعرفون عن وجودهم أصلا.

تعتبر ملكية الأرض قضية إشكالية بشكل خاص. إن المشكلات المتعلقة بملكية الأراضي تجب معالجتها، وخاصة عندما تتعلق بالأسياد والعبيد السابقين. إن الاعتقالات الأخيرة لبعض الناشطين المناهضين للعبودية في سياق حملة من أجل الإصلاح الزراعي ليست سوى مؤشر على حساسية هذه المسألة. ونظرا للضغوط الحاصلة حول قضية الأرض بسبب التغيرات المناخية وفي مجال الموارد، فإن هذا المجال سيشكل مصدرا لتزايد الصراع ما لم يتم وضع آلية للتعامل مع النزاعات العقارية وضمان توزيع أكثر إنصافا للأراضي.

للحكومة الموريتانية

وفيما يتعلق بالتشريعات القائمة:

- تعزيز تنفيذ واحترام التشريعات المناهضة للعبودية. وعلى وجه الخصوص، ما يزال قانون مكافحة الرق لعام 2007 موضع تجاهل إلى اليوم، على الرغم من تجريمه الواضح للاسترقاق. وعلى الحكومة ضمان تنفيذ هذه التشريعات ودعم جهود المناصرة المبذولة لهذا الغرض. وينبغي أن يشمل ذلك دعم وتمويل المحامين المستقلين ومنظمات المجتمع المدني لتمكينهم من رفع دعاوى نيابة عن الضحايا من أجل تسهيل ولوجهم إلى منظومة العدالة. كما ينبغي أيضا أن يكون ذلك مصحوبا بالتدريب على جميع المستويات للأطراف المعنية بتطبيق القانون، بما في ذلك الشرطة والمدعون العامون والقضاة، بشأن القضايا الرئيسية مثل تشريعات مكافحة العبودية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها من الترتيبات والأحكام القانونية المتعلقة بمكافحة التمييز.

- تعديل القوانين والتشريعات القائمة التي تكرس التمييز بين الجنسين والعنف. حيث ينبغي أن تكون من الأولويات الإلغاء الفوري للترتيبات والأحكام القانونية التي تسمح بالزواج المبكر وتعطي الزواج كامل السيطرة في مجال الزواج. وينبغي أيضا تعزيز الأحكام القانونية المتعلقة بمعاقبة الاغتصاب والاعتداء الجنسي، من خلال دعم التوعية والتحسيس ورفع الوعي حول المسؤولية الجنائية.

الأفكار المسبقة والتحيز الاجتماعي والتمييز:

- تحدي الأفكار المسبقة والصور النمطية الشعبية للحراطين من أجل معالجة المواقف الاجتماعية الكامنة وراء التمييز. بالشراكة مع الجمعيات الأهلية وقادة المجتمع والجهات المعنية الأخرى، يجب على الحكومة القيام بحملة توعية على المستوى الوطني حول أشكال العبودية الحديثة التي ما تزال قائمة في موريتانيا اليوم. كما يعتبر الحوار بين المجموعات الإثنية أو العرقية أمرا ضروريا. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب الحكومة، تأسيسا على تأكيد القيم الإسلامية المنصوصة في قانون عام 2007 المجرم للعبودية، أن تلتزم بإجراء مشاورات واجتماعات مائدة مستديرة منتظمة مع الزعماء والقيادات الدينية لمناقشة كيف يمكن للطرفين مكافحة الرق عن طريق توجيه وبث رسالة إيجابية قائمة على القيم الإسلامية ضد هذه الممارسة.

- معالجة الأسباب الجذرية للتمييز ضد الحراطين. مع أن القضاء الفعلي على العبودية أمر ضروري لإنهاء استغلال النساء الحرطانيات، فإنه يجب على السلطات حل جوانب اللامساواة الأوسع التي تؤثر على العبيد السابقين وذريتهم، لمنع استمرار الأوضاع الشبيهة بالرق. ويشمل ذلك ضمان التمتع الكافي بالخدمات الأساسية مثل التعليم، وفرص المساواة في الولوج إلى العدالة والمساعدة القانونية، وتوفير التدريب وفرص كسب العيش الأخرى. كما أنه ينبغي معالجة قضية الإصلاح الزراعي، بما في ذلك قضايا الأراضي بين الحراطين والبيظان البيض، بطريقة شفافة ومنصفة.

بشأن التدابير والمبادرات القائمة:

- دعم المجتمع المدني وهيئات الإشراف في تنفيذ برامج مكافحة العبودية. فعلى الرغم من أن خارطة الطريق لمكافحة العبودية تمثل خطوة هامة إلى الأمام، فإن التقدم في تحقيق مقتضياتها ما زال حتى الآن محدودا. وينبغي وضع آليات عملية مثل الهيئات الاستشارية المشتركة ومساطر وإجراءات الشكاوى، مع توفير ميزانيات كافية للحصول على التمويل والتوظيف، وذلك من تمكين المجتمع المدني وممثلي مجتمعات الحراطين من الإنارة والمشاركة المجدية في تصميم وتطوير هذه الإجراءات والتدابير.

- إنشاء وتوفير الموارد اللازمة لبرامج تهدف إلى تعزيز الأسر من خلال مكافحة الحاجة إلى الهجرة إلى المدن. ويمكن أن تشمل هذه البرامج توزيع الأراضي، ودعم الدخل والتدريب المهني وغيرها من الآليات لمساعدة أرباب الأسر على توفير حاجيات أسرهم دون الحاجة إلى الهجرة وترك عوائلهم وراءهم.

- تعزيز تصميم برامج التوعية والمساعدة التي تستهدف الحراطين الضعفاء والمحرومين بشكل فعال. وكخطوة أولى مهمة، ينبغي على السلطات إجراء مسح و وتقييم على المستوى الوطني لأوضاع مجوعة الحراطين بغية تحديد الاحتياجات والأولويات. وعلى وجه الخصوص، يجب إنشاء نظم دعم مثل تقديم المشورة، ومراكز المشورة في مجال العمل والتدريب المهني لصالح الأرقاء المحررين حديثا، وبمشاركة ممثلين معترف بهم من مجوعة الحراطين، بمن فيهم النساء. كما ينبغي أن تكون هذه الآليات مراعية لمسألة الفروق بين الجنسين، من خلال تدريب الموظفين وغيرها من التدابير، من أجل ضمان تلبيتها للاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات حديثات التحرر.

الهوامش

1 مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مجلس حقوق الإنسان)، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، غولنارا شاهينيان، الملحق الإضافي: بعثة إلى موريتانيا، 24 أغسطس عام 2010، A / HRC / 15/20 / Add.2 ، الفقرة. 34.

2 انظر مثلا: مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، غولنارا شاهينيان: مهمة متابعة في موريتانيا، 26 أغسطس 2014، A / HRC / 27/53 / Add.1 ؛ ومجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، موتوما روتری، الملحق الإضافي: بعثة إلى موريتانيا، 3 يونيو عام 2014، A / HRC / 26/49 / Add.1 ، الفقرة. 34.

3 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، مرجع سابق، الفقرة. 7.

4 ASI, MRG ومنظمة نجدة العبيد، "تقرير مقدم إلى الدورة 109 للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (14 أكتوبر – 1 نوفمبر 2013)، 9 سبتمبر 2013، الفقرة 6، استرجاع بتاريخ 19 يناير 2015.

5 مؤسسة Walk Free Foundation، مؤشر الرق العالمي لسنة 2014، استرجاع بتاريخ 6 يناير 2015 http://www.globalslaveryindex.org

6 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، مرجع سابق، الفقرة. 6.

7 ميثاق من أجل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحراطين ضمن موريتانيا موحدة وقائمة على المساواة ومتصالحة مع ذاتها، إبريل 2013.

8 إذاعة فرنسا الدولية أحفاد العبيد يتظاهرون في موريتانيا"، بتاريخ 30 إبريل 2014 RFI, 'Les descendants des esclaves'، استرجاع بتاريخ 19 يناير 2015، http://www.rfi.fr/afrique/20140430-descendants-esclaves-manifestent-mauritanie

9 برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2014: استدامة التقدم البشري: الحد من أوجه الضعف وبناء القدرة على التكيف، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

10 لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)، الملاحظات الختامية على التقريرين الدوريين المشتركين الثاني والثالث حول موريتانيا، CEDAW / C / MRT / CO / 2-3, 18 يوليو عام 2014، الفقرة. 5.

11 المرجع نفسه، الفقرتان 12 و 18.

12 منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، "الأمن الغذائي والآثار الإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل"، مذكرة إعلامية، رقم 53، فبراير 2014.

13 مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، 'صفحة عمليات المفوضية لسنة 2015 حسب الدول – موريتانيا"، استرجاع بتاريخ 6 يناير 2015، http://www.unhcr.org/cgibin/texis/vtx/page?page=49e486026&submit=GO

14 وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، كتاب حقائق العالم، استرجاع 6 يناير 2015، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/mr.html

15 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، عام 2014، مرجع سابق، الفقرة9.

16 ASI، "العمل القسري في موريتانيا"، ورقة مقدمة وفق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 بشأن العمل القسري، يوليو 2008، ص. 2.

17 الحكومة الموريتانية، القانون رقم 2007–048 الصادر بتاريخ 3 سبتمبر 2007 المتضمن قانون تجريم الرق ومعاقبة الممارسات الاسترقاقية، المصادق عليه بتاريخ 13 دجمبر 2007.

18 *L'Authentique Quotidien Mauritanie*, 'Khotba unifiée sur l'esclavage: Le faux bond du Grand Imam (مقال في صحيفة "لوتانتيك" اليومية، حول الخطبة الموحدة ضد الاسترقاق وموقف أحد الأئمة منها)، 15 دجمبر 2014، استرجاع بتاريخ 6 يناير 2015، http://www.lauthentic.info/spip.php?article9402

19 عصبة الأمم، اتفاقية إلغاء ومعاقبة تجارة الرقيق والعبودية، 1926، المادة1.

20 الأمم المتحدة، الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام 1956، المواد 1 (ج) (ط) و 2.

21 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، 2010، مرجع سابق، الفقرات 22–7.

22 ASI, MRG ومنظمة نجدة العبيد، مرجع سابق، الفقرة.31.

23 المرجع نفسه، الفقرات 10–11.

24 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، مرجع سابق، الفقرة. 20.

25 ASI, MRG ومنظمة نجدة العبيد، مرجع سابق، الفقرة.31.

26 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، عام 2014، مرجع سابق، ملخص.

27 المرجع نفسه.

28 Philips, M., 'Mauritania: the thorn in the side of President Aziz digs deeper', Middle East Eye, 23 December 2014, retrieved 6 January 2015,http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/Mauritania-thorn-side-president-aziz-digs-deeper-1896188481 (مقال منشور في "Middle East Eye"، تحت عنوان: "موريتانيا: شوكة في خاصرة الرئيس عزيز تغوص أكثر"، 23 ديسمبر2014، استرجاع بتاريخ 6 يناير 2015)

29 منظمة العفو الدولية: "يجب على موريتانيا إنهاء حملة قمع نشطاء مكافحة العبودية"، 12 نوفمبر عام 2014، استرجاع بتاريخ 6 يناير 2015، – http://www.amnesty.org/en/news/mauritania-must-end-clamp-down-anti-slavery-activists-2014-11-12

30 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، 2010، مرجع سابق، الفقرة. 38.

31 المرجع نفسه، الفقرة. 43.

32 المرجع نفسه، الفقرة. 40.

33 المرجع نفسه، الفقرة. 39.

34 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، مرجع سابق، الفقرة. 40.

35 المرجع نفسه، الفقرة. 57.

36 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، 2010، مرجع سابق، الفقرة. 13.

37 المعلومات المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان من قبل اللجنة الوطنية الموريتانية لحقوق الإنسان A / HRC / 27 / NI / 1 ، 4 سبتمبر، 2014، ص. 3.

38 CEDAW ، مرجع سابق، الفقرة. 16.

39 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، 2010، مرجع سابق، الفقرة. 41.

40 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، مرجع سابق، الفقرة. 50. وفي ردها الكتابي على تقريره، لم توافق الحكومة الموريتانية وأحالته إلى برنامج الحد من الفقر لوكالة "التضامن" انظر: رد حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية على التقرير التمهيدي للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،:5 يونيو 2014، HRC /26/49/Add.2 ، النقطة 46. ومع ذلك، فقد شكك بعض المنتقدين في فعالية وكالة "التضامن.

41 ASI, MRG ومنظمة نجدة العبيد، مرجع سابق، الفقرة. 12.

42 CEDAW ، مرجع سابق. المرجع نفسه، الفقرة. 34.

43 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعبودية، 2010، مرجع سابق، الفقرة. 35.

44 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، مرجع سابق، الفقرة. 50.

45 CEDAW ، مرجع سابق، الفقرة. 42.

46 ASI, MRG ونجدة العبيد، مرجع سابق، الفقرتان 12 و 43.

47 CEDAW ، مرجع سابق، الفقرة. 42.

48 المرجع نفسه، الفقرة. 40.

49 مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، مرجع سابق، الفقرة. 7.

50 المرجع نفسه، الفقرات 26–7.

51 الحكومة الموريتانية، القانون رقم 052–2001 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2001 المتضمن مدونة الأحوال الشخصية، 19 يوليو 2011.

52 المرجع نفسه، المادتان 5 و 9.

53 CEDAW ، مرجع سابق، الفقرة. 46.

54 IRIN (إيرين)، "الهجرة من الريف تعطل النظام الاجتماعي في موريتانيا"، 16 يناير 2014.

55 حكومة موريتانيا 2001، مرجع سابق، المواد 28–9.

56 المرجع نفسه، المادتان 45 و83.

minority rights group international

AFCF

SOS – Esclaves

العمل على تأمين حقوق الأقليات والشعوب الأصلية

حرية ما تزال بعيدة المنال: نضال النساء الحرطانيات في موريتانيا

تصنف موريتانيا بانتظام بأنها أسوأ مكان في العالم في مجال العبودية، حيث ما يزال عشرات الآلاف من سكانها قابعين تحت نير العبودية التامة في مختلف أنحاء البلاد. وتستمر هذه الممارسة، على الرغم من تجريمها رسميا، نتيجة التهميش المنهجي لمجموعة الحراطين الكثيرة العدد في موريتانيا. وقد أدى الفشل المستمر للحكومة وقوات الأمن والجهات المعنية الأخرى في حماية هذه الفئة إلى جعل الحراطين عرضة للاستغلال والتجريد من الإنسانية على نطاق واسع. ويعتبر الوضع شديد الهشاشة خاصة بالنسبة للنساء الحرطانيات، اللاتي يتعرضن للتمييز على أساس الجنس والعرق معا.

يستند هذا التقرير، حرية ما تزال بعيدة المنال: نضال النساء الحرطانيات في موريتانيا، على بحث موسع وشهادات مباشرة من النساء الحرطانيات. وإلى جانب تسليط الضوء على مظاهر الحياة اليومية من سوء المعاملة والاضطهاد التي يعاني منها الأشخاص المسترقون - والتي تتراوح بين العمل الاستغلالي والترهيب والحبس بغرض الاغتصاب والعنف والفصل القسري للأسر - فإن التقرير يستكشف أيضا كيف أن الحراطين الأرقاء السابقين وذريتهم ما يزالون يواجهون وصمة العار على نطاق واسع. إن التمييز العميق الذي تتعرض له النساء الحرطانيات، حتى داخل مجتمعهن، يستمر بسبب إحجام السلطات عن اتخاذ إجراءات مجدية للحد من تلك الانتهاكات.

ومع ذلك، وعلى الرغم من عبء هذه العقبات الساحق، فقد أبانت العديد من النساء الحرطانيات عن شجاعة وعزم كبيرين في نضالهن من أجل مساواة واستقلالية أكبر في حياتهن الخاصة. وعلى الرغم من المخاطر والمقاومة العميقة التي قد يواجهها نشاطهن، بما في ذلك من طرف الرجال في مجموعتهن نفسها، فقد اضطلعت النساء الحرطانيات بدور رائد في مجال المناصرة والدفاع عن حقوقهن وتحقيق التعويض القانوني عن الانتهاكات التي ترتكب ضدهن.

وعلى الرغم من أن الإلغاء الفوري للعبودية في موريتانيا يعتبر خطوة أولى حاسمة في الحد من كثير من أسوأ انتهاكات الحقوق ضد النساء الحرطانيات، فإنه لابد من القيام بعملية أوسع للإصلاح الاجتماعي والمؤسسي قبل أن التمكن من ضمان حقوقهن وسلامتهن. إن هذه القضايا لا يمكن معالجتها إلا من خلال عملية إصلاح اجتماعي ومؤسسي شاملة ومستدامة، وبمشاركة كل من الحكومة الوطنية والمجتمع المدني الموريتاني، وأجهزة تنفيذ القانون والمجتمع الدولي.

العنوان: Minority Rights Group International, 54 Commercial Street, London E1 6LT, United Kingdom
مجموعة حقوق الأقليات الدولية 54 كومرشيال ستريت، لندن E1 6LT ، المملكة المتحدة
هاتف: 4200 7422 20 (0) 44+ – فاكس: 4201 7422 20 (0) 44+
عنوان البريد الإلكتروني: minority.rights@mrgmail.org لموقع الإلكتروني: www.minorityrights.org
زوروا غرفة أخبار أصوات الأقليات؛ للاطلاع على قصص من الأقليات والشعوب الأصلية من جميع أنحاء العال www.minorityrights.org
ردمك: ISBN 978-1-907919-62-6